

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٥٦

الاثنين، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بند جدول الأعمال ٧٤ (تابع)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مشروع القرار (A/61/L.21)

بنما، بروندي، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيوتي، دومينيكا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، طاجيكستان، غابون، غامبيا، كمبوديا، كوستاريكا، الكونغو، ليبيريا، مدغشقر وهاييتي. وهذا يرفع مجموع عدد مقدمي مشروع القرار إلى ١٠٣ بلدان.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عرض رئيس المحكمة الجنائية الدولية تقرير المحكمة السنوي الثاني على هذه الهيئة. وكانت لنا مناقشة بناءً وعميقة جدا آنذاك، ولا أريد أن أعيد تلك المناقشة هنا اليوم. ولكن اسمحوا لي أن ألقى الضوء على بعض النقاط.

كان إنشاء المحكمة تطورا بارزا في السنوات الأخيرة من كفاحنا الطويل والمتواصل للقضاء على الإفلات من العقاب. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة، والعدالة والسلام، بالتالي، متطلبان متكاملان. وفي هذا الشأن، سنواصل كفاحنا لتحقيق التقيد العالمي بنظام روما

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أنّ الجمعية العامة عقدت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلسيتها العامتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

أعطي الكلمة لممثل هولندا ليعرض مشروع القرار  
A/61/L.21

السيد ماجور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض في هذا الصباح مشروع القرار المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية".

وبالإضافة إلى قائمة البلدان المتضمنة في الوثيقة، أعربت البلدان التالية عن رغبتها في أن تدرج أسماءها في القائمة بصفتها مقدمة للمشروع: أنتيغوا وبربودا، أوغندا،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الجنايئة الدولية كمنظمة، ولأهدافها، فضلاً عن العمل الذي تقوم به.

ثانياً، إنه يؤكد أهمية العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، وهي العلاقة التي ما زالت المنظمتان تبنياها على أساس اتفاق العلاقة.

وأخيراً، إنه يفيد في تذكير الدول والمنظمات الإقليمية الدولية بالحاجة إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في الاضطلاع بمهامها.

وتأمل هولندا في أن يؤدي اعتماد مشروع القرار هذا اليوم إلى زيادة دعم المحكمة الجنائية الدولية في مكافحتها للإفلات من العقاب وفي سعيها إلى محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة جداً على أفعالهم.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): ننظر الآن في مشروع القرار A/61/L.21. وبصدد مشروع القرار ذلك، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بونتارو** (رئيس فرع شؤون الجمعية العامة) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/61/L.21 أود أن أحيط الجمعية العامة علماً بأنه وفقاً للفقرتين ٧ و ١٣ من منطوق مشروع القرار، تؤكد الجمعية العامة على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية الذي يشكل إطاراً لإقامة تعاون وثيق بين المنظمتين وللتشاور بشأن المسائل ذات النفع المتبادل عملاً بأحكام ذلك الاتفاق وانسجاماً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي، فضلاً عن الحاجة إلى تقديم الأمين العام معلومات شاملة عن الخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق العلاقة، وتحيط علماً بقرار جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في دورتها الرابعة أن تعقد دورتها السادسة في نيويورك في ٢٠٠٧، وهي تذكر بأنه وفقاً للمادة ١١٢

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لذا، فإنه يسعدنا كثيراً أن نرحب بالبلدان التي أصبحت مؤخراً أطرافاً في نظام روما الأساسي.

والتقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية يوضح أنها تعمل الآن بكامل طاقتها. فقد بدأت المرحلة القضائية من عملياتها، التي تشمل عمليات ميدانية وكذلك عن إجراءات المحكمة ضد أول متهم يقدم للمحاكمة. وقد سرنا أن المحكمة أنشأت مؤخراً مكتب اتصال لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك، نأمل أن يوطد العلاقة ويسهل التواصل بين المنظمتين.

وقد أكد تقرير المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن مناقشات الجمعية العامة منذ أسابيع قليلة، أهمية الدور الذي تقوم به المحكمة في نظامنا المشترك المتعدد الأطراف، الذي يستهدف وضع حدٍ للإفلات من العقاب، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان واستعادة السلام والأمن الدوليين وصيانتهم. والمساعدة التي قدمتها المحكمة إلى المحكمة الخاصة في سيراليون وتعاونها في إطار لجنة التحقيق الدولية المستقلة دليان على ذلك.

ولدى مخاطبة رئيس المحكمة الجنائية الدولية الجمعية العامة منذ أسابيع قليلة، أكد أن التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة وبين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية أمر أساسي لكي تعمل المحكمة بفعالية وكفاءة، وخاصة فيما يتصل بالقبض على المتهمين وتسليمهم، وتقديم الأدلة، ونقل الشهود وتنفيذ الأحكام. ونحن ندعو جميع الدول إلى دعم جهود المحكمة في هذا الشأن. ويجدر التنويه أيضاً بالدعم المتواصل من المجتمع المدني.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يخدم ثلاثة أهداف رئيسية. أولاً، إنه يقدم دعماً سياسياً للمحكمة

ترغب في الكلام لشرح موقف وفدها قبل البت في مشروع القرار، أن تعليقات التصويت أو الموقف تحدد مدتها بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

#### السيدة ويلسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالانكليزية): إن شواغل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية معروفة جيدا. وهي تشمل تأكيد المحكمة الجنائية الدولية لولايتها القضائية على مواطني الدول من غير الأطراف في نظام روما الأساسي، بمن فيهم مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك دور المدعي العام الذي قد يقيم دعاوى دون الحصول أولا على موافقة مجلس الأمن ولذا تسحب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من توافق الآراء على مشروع القرار A/61/L.21.

إن شواغلنا بشأن المحكمة الجنائية الدولية يتعلق بالوسيلة لا بالغاية. إننا نؤيد ونعمل جاهدين لدعم العدالة الجنائية الدولية والمساءلة فيما يتعلق بجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، كنا وما زلنا في مقدمة المؤيدين للمحاكم الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، وبرواندا، وكذلك للمحكمة الخاصة بسيراليون. ووافقنا أيضا على قرار مجلس الأمن بإحالة الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

نحن نحترم المؤيدين للمحكمة الجنائية الدولية، ونفهم أنهم يريدون أن تفوز المحكمة بالتأييد العالمي. ولكننا نختلف معهم بصدد ما إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية؛ بتكوينها الحالي بموجب نظام روما الأساسي، ستعزز بفعالية وبطريقة صحية تلك الأهداف الهامة. وكما فعلنا في السنوات الماضية، سنبدل مرة أخرى وبنية طيبة جهدا مع مؤيدي المحكمة الجنائية الدولية لإدخال صيغة في مشروع القرار هذا

الفقرة ٦ من نظام روما الأساسي، تجتمع جمعية الدول الأطراف إما في مقر المحكمة أو في مقر الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يوفر الخدمات والتسهيلات اللازمة وفقا لاتفاق العلاقة وقرار الجمعية العامة ٣١٨/٥٨ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٨/٥٨ تسدد كل النفقات الناتجة عن تقديم الخدمات والتسهيلات والتعاون وأي شكل آخر من أشكال الدعم المقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بما في ذلك ما يندرج في إطار أية ترتيبات قد يتم الاتفاق عليها بخلاف ذلك بموجب المادة ١٠ من اتفاق العلاقة مما قد يستحق للأمم المتحدة نتيجة لتنفيذ اتفاق العلاقة، بالكامل للمنظمة. ووفقا للمادة ١٠ من اتفاق العلاقة المشار إليه توا،

”توافق الأمم المتحدة على أن تتوفر للمحكمة، بناء على طلبها، ما قد تحتاجه من مرافق وخدمات لعقد اجتماعات جمعية الدول الأطراف، أو اجتماعات مكتبها أو هيئاتها الفرعية، بما يشمل خدمات الترجمة التحريرية والشفوية والوثائق وخدمات المؤتمرات، وذلك رهنا بتوافر تلك المرافق والخدمات وعلى استرداد التكاليف أو حسبما يتفق عليه. وعندما لا يكون بمقدور الأمم المتحدة تلبية طلب المحكمة، تبادر إلى إخطار المحكمة بذلك على أن يكون الإخطار في توقيت مناسب“.

وبناء عليه، وبموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٣١٨/٥٨ والمادة ١٠ من اتفاق التعاون، فإن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في مشروع القرار، لن تترتب عليه، إذا ما ووفق عليه، أي آثار مالية على الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود، قبل إعطاء الكلمة لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية التي

الدولية وعن الخطوات المتخذة لضمان تسديد التكاليف الكاملة لتلك المساعدات، وذلك وفقا للقرار ٣١٨/٥٨.

وستستمر الولايات المتحدة في أداء دور رائد في الدفاع عن العدالة الجنائية الدولية والمساءلة عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد البشرية. ونأسف لأن قرارات، مثل القرار الذي سيعتمد اليوم، تعيق التعاون بين الدول في إطار تلك الجهود، بدلا من أن تعززه.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/61/L.21. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/61/L.21؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.21 (القرار ١٥/٦١).

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تنهي نظرها في البند ٧٤ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

**البند ٤٧ و ١١٢ و ١١٣ و ١٤٩ من جدول الأعمال التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما**

**تقرير الأمين العام (A/61/90)**

**مشروع القرار (A/61/L.24)**

**تعزيز منظومة الأمم المتحدة**

**متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية**

**مذكرة من الأمين العام (A/61/383)**

**مشروع القرار (A/61/L.24)**

**إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات**

تعترف بوجود خلافات في الرأي مشروعة بين الدول حول المحكمة الجنائية الدولية وبحق الدول في أن تقرر ألا تصبح أطرافاً في النظام الأساسي لروما. ورفض المؤيدون للمحكمة الجنائية الدولية هذا العام مرة أخرى هذا الطلب المعقول.

ويشير مشروع القرار إلى أن تقديم التعاون والمساعدة الفعالين من قبل الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية يظل أمراً أساسياً لكي تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بأنشطتها. واحترام مواقف كل الأطراف أساسي لجهودنا للعثور على طرق عملية للعمل معا ولضمان المساءلة.

ويشير مشروع القرار إلى اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ويطلب إلى الأمم المتحدة أن تقدم الخدمات والتسهيلات للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الاجتماعات التي تنوي المحكمة عقدها. ونحن نؤكد في هذا الصدد أهمية الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة ٣١٨/٥٨ الذي ينص على أن جميع النفقات التي تتحملها الأمم المتحدة الناتجة عن تقديم الخدمات والمرافق والتعاون وأي شكل آخر من أشكال الدعم المقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب اتفاق التعاون ستسدد للأمم المتحدة بالكامل. هذا الشرط القاضي بوجود تسديد نفقات كل أنواع هذه المساعدة المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية للأمم المتحدة يجب مراعاته بحذافيره.

ونلاحظ الطلب الوارد في الفقرة ٧ من مشروع قرار اليوم بتقديم الأمين العام معلومات شاملة عن الخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق التعاون.

وفي هذا السياق، ندعو الأمين العام إلى أن يقدم للجمعية العامة معلومات واضحة وفي وقتها المناسب عن كل المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة للمحكمة الجنائية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك لتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية. وسيمثل مشروع القرار أيضا تسليما بالأهمية المركزية للتنمية باعتبارها إحدى الدعامات الرئيسية للأمم المتحدة.

وسيمكن مشروع القرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي من إجراء استعراض وزارى سنوي وعقد المنتدى الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي في إطار الجزء الرفيع المستوى للمجلس الذي سيعقد في جنيف. وابتداء من ٢٠٠٨، سيعقد المنتدى الرفيع المستوى كل سنتين في نيويورك.

وسيمكن مشروع القرار المجلس أيضا من الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية لدى وقوعها من خلال عقد اجتماعات مخصصة. وسيساعد ذلك على جعل استجابة الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة.

وفضلا عن ذلك، سيؤدي مشروع القرار إلى إبراز العلاقة بين عمل لجنة بناء السلام والأفرقة الاستشارية المخصصة للمجلس المعنية بالبلدان الخارجة من الصراع. وأنا على ثقة من أن هذه الوظائف الجديدة ستضع المجلس في صميم الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويمثل ذلك مسؤولية كبيرة وفي نفس الوقت فرصة عظيمة لكي يعمل المجلس بفعالية أكبر.

لقد بذلنا جهدا مضنيا على مدى عام تقريبا للوصول إلى اتفاق بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وآمل مخلصا أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء لكي يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أداء مهامه بموجب الولاية التي أناطها به قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): فيما يتعلق بالبند ١١٣، تحيل مذكرة الأمين العام، المعممة في الوثيقة A/61/383، تقرير منظمة الصحة العالمية عن تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي.

وفما يتعلق بمشروع القرار A/61/L.24، أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى عدد من التصحيحات التي يجري توزيعها الآن في القاعة. وستدرج هذه التصحيحات في النص النهائي لمشروع القرار.

نشعر أولا في النظر في مشروع القرار A/61/L.24. بعد ذلك، سننتقل إلى المناقشة المشتركة للبند ٤٧ و ١١٢ و ١١٣ و ١٤٩ من جدول الأعمال.

#### بيان من الرئيسة

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن يعرض على الجمعية العامة اليوم مشروع قرار عن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكانت هذه الوثيقة نتيجة لعملية طويلة، وشاقة أحيانا، من المشاورات. وأخيرا استكملنا هذه العملية الهامة بروح توفيقية حقيقية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر جميع الوفود على مشاركتها النشطة والبناءة في عملية المشاورات بشأن هذه المسألة الهامة. وبصفة خاصة، أود أن أعرب عن امتناني الخالص للسفير فيريبك من بلجيكا والسفير ديارا من مالي على قيادتهما القوية والمتفانية التي تجلت في إجراء المشاورات، وأثنى على السيد رويز ماسيين أغواير من المكسيك على جهود التيسير التي بذلها بدون كلل.

ومشروع القرار هذا يشكل معلما هاما في تحقيق الرؤية التي حددها قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي حال اعتماده، سيعزز مشروع القرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره هيئة رئيسية للتنسيق واستعراض السياسات وتوجيه السياسة وتقديم التوصيات بشأن قضايا

ثانياً، الاجتماعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢، وفي الفقرتين ٣ و ٨ من المنطوق، أي الحوار السنوي الرفيع المستوى مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، والمنتدى الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين، وعقد المجلس استعراضات موضوعية سنوية على المستوى الوزاري، ستعقد ضمن إطار الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولن يتطلب الأمر أي اجتماعات موازية إضافية زيادة على خطة الاجتماعات القائمة. وعليه، في حالة موافقة الجمعية العامة على الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢، وعلى الفقرتين ٣ و ٨ من منطوق مشروع القرار، فلن يحتاج الأمر إلى موارد إضافية.

ثالثاً، في إطار الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٢ من المنطوق، عن إجراء مناقشات حول موضوع من الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما؛ والفقرة ١٤ من المنطوق عن الحاجة إلى عقد اجتماعات مخصصة بشأن حالات طوارئ إنسانية محددة؛ والفقرة ١٨ من المنطوق، عن كفاءة تزويد المجلس بكامل خدمات المؤتمرات بالنسبة لكافة الاجتماعات اللازمة لتمكينه من الوفاء بولايته المعززة، نفهم أن هذه الاجتماعات لا تمثل أي زيادة على العدد الإجمالي للاجتماعات المقررة سنوياً وفقاً للممارسة المعتادة للعملية التحضيرية للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم لن تتطلب أي موارد إضافية.

غير أنه نظراً لضرورة التخطيط المسبق لضمان توفير خدمات المؤتمرات بالشكل المرضي وتحقيق الفعالية في التكلفة، سوف يلزم تحديد المواعيد الدقيقة لتلك الاجتماعات بالتشاور بين الأمانة الفنية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/61/L.24، في صيغته المصوبة. وفيما يتعلق بمشروع القرار هذا، أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (رئيس فرع شؤون الجمعية العامة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه فيما يتصل بمشروع القرار A/61/L.24، المعنون "تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، بصيغته المصوبة، أود أن أسجل في المحضر باسم الأمين العام البيان التالي عن الآثار المالية المترتبة عليه بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره هيئة منشأة بموجب الميثاق، وفقاً لأحكام المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

والفقرات التي تنطوي على آثار مالية هي الفقرات ٢ و ٣ و ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩ من منطوق مشروع القرار. أما الآثار المترتبة على مشروع القرار فيما يتعلق بخدمة المؤتمرات فهي كما يلي.

أولاً، الاجتماع المشار إليه في إطار الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ - الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - مدرج بالفعل في جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة. ومفهوم أنه لن يطرأ أي تغيير على خطة الاجتماع الخاص، أي أنه لمدة يوم واحد، وتعد في إطاره جلستان عامتان يتم توفير الخدمات الكاملة لهما، واحدة في الصباح والثانية بعد الظهر، وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة كاملة من حيث خدمة المؤتمرات، سواء في الصباح أو بعد الظهر.

لذلك، في حالة اعتماد الجمعية العامة الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المنطوق، فلن يستلزم الأمر أي موارد إضافية.

الذي أُنخذ للتو. وأود أن أذكر الأعضاء بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق، وتُدلي به الوفود من مقاعدها.

**السيدة لينتونن** (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه، على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. ولذلك نود أن نعرب عن تأييدنا القوي للصياغة النهائية الموقّعة لهذا القرار.

ومن دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أنه يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أخيراً أن يمضي الآن في التخطيط للدورة القادمة للمجلس وأن يواصل أعماله باختصاصاته بعد إصلاحها على النحو المناط به في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي وهذا القرار.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدتي الرئيسة، وللرئيسين المشاركين، السيد فيريبيكي، سفير بلجيكا، والسيد ديارا، سفير مالي، على الأدوار الرائدة التي قاموا بها إسهاماً في إنجاز هذه العملية. ونود أيضاً أن نعرب عن أحر ثنائنا على الميسر، السيد كارلوس رويز من المكسيك.

إضافة على ذلك، نود أن نشكر جميع الشركاء في المفاوضات على الروح البناءة التي حافظت على الزخم ومكنتنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة. والاتحاد الأوروبي يرجو أن ييسر هذا النهج الإيجابي أيضاً الاتفاق في وقت مناسب على المسائل المتبقية خلال الدورة المستأنفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يعزز جهودنا لمواءمة أعمال المجلس.

**السيد كومالو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

ترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين باتخاذ القرار المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وباتخاذ هذا القرار، تؤكد الأمم المتحدة مجدداً دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رابعا، بموجب الفقرة ١٩ من المنطوق، المتعلقة بعقد الاجتماعات لتيسير إنجاز مسؤولياته الجديدة لتنظيم الاستعراضات الوزارية السنوية، على النحو المشار إليه في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المنطوق؛ ومنتدى التعاون الإنمائي، المشار إليه بموجب الفقرة ٣ من المنطوق، وذلك لمدة لا تتجاوز أسبوعين من الاجتماعات، يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٠، إذ نظرت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، قررت أن تدرج الموارد الإضافية التي قد تلزم في تقرير الأداء ذي الصلة عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ومن خلال التخطيط والمشاورات المسبقين بين الأمانة الفنية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يتوقع أن يتسنى تحديد الجدول الزمني لهذه الاجتماعات بشكل معقول حتى يمكن تلبية متطلباتها من الموارد الموجودة.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

فرنسا فيما يتعلق بنقطة نظامية.

**السيد بيك** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشير وفدي

إلى أنه يود أن يحتفظ بحق تقديم طلبات مكتوبة لتغيير الترجمة الفرنسية لمشروع القرار المطروح.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): سوف تبت الجمعية

الآن في مشروع القرار A/61/L.24، المعنون "تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، بصيغته المصوبة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع

القرار A/61/L.24، بصيغته المصوّبة؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.24، بصيغته المصوّبة،

(القرار ١٦/٦١).

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلاً لمواقفهم إزاء القرار

وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى المداولات الرفيعة المستوى في الاستعراض الوزاري السنوي لتقييم التقدم والتنفيذ من خلال النهج الشامل للقطاعات، والتركيز على المسائل المواضيعية المشتركة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وكذلك لتقييم تحقيق الأهداف والمعايير لتلك المؤتمرات.

وتؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن القرار يبرز بوضوح العلاقة بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيؤدي ذلك إلى إثراء وتعزيز عمل لجنة بناء السلام في التنمية وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بتسليم الدول الأعضاء أن المجلس لم يتلق ما يكفي من خدمات المؤتمرات والدعم الفني لاجتماعاته، وأن ذلك أخل بقدرته على الوفاء بولايته. وبالتالي ترحب المجموعة بإعادة التسليم بأن المجلس، بصفته هيئة منشأة بموجب الميثاق، يحق له أن يعقد اجتماعات متى وكيفما اقتضت الضرورة، مع تلقي كل الدعم الفني وخدمات المؤتمرات لتسهيل أداء ولايته المعززة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بحالات الطوارئ الإنسانية.

وفي الختام، أود نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أشكركم، السيدة الرئيسة، على عملكم معنا في المراحل الأخيرة لهذا القرار. وأود أيضا أن أشكر الرئيسين، سفير بلجيكا ومالي، وبالطبع الميسر الذي لا يكل، السيد كارلوس رويز ماسين أغواير، على تفانيهم وصبرهم وعملهم المضني. ونود كذلك أن نسجل تعاون شركائنا في المفاوضات، الذين مكّنوا من اتخاذ هذا القرار الهام بتوافق الآراء.

**السيد سين (الهند)** (تكلم بالانكليزية): نرحب بالقرار ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهنئكم، السيدة الرئيسة، على قيادتكم التي وجهت

بوصفه الآلية الرئيسية للتنسيق على نطاق المنظومة في تعزيز التنفيذ المتكامل والمتسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المرتبطة بهما، ومتابعة هذا التنفيذ. وبوصف المجلس الاقتصادي والاجتماعي إحدى الهيئات الرئيسية للتنسيق واستعراض السياسات وإجراء الحوار بشأن السياسات وتقديم التوصيات بشأن المسائل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سوف يستطيع المجلس الآن القيام بدوره السليم.

ويسعد مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه تم الامتثال للولاية الصادرة عن زعمائنا وفقا لنتائج مؤتمر القمة العالمي، ولأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تم تعزيزه من خلال إنشاء منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين والاستعراض الوزاري السنوي.

وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالدور المعزز الجديد للدورة الموضوعية وبحقيقة أن الجمعية العامة قررت أن منتدى التعاون الإنمائي، في إطار التعاون الاقتصادي والإنمائي الدولي، سيحدد الثغر ويستعرض الاتجاهات والتقدم، ويوفر التوجيه للسياسات والتوصيات من أجل تعزيز تنفيذ التعاون الإنمائي المتفق عليه دوليا، ولدراسة المسائل التي تؤثر على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالتالي، نرحب بالقرار الذي مفاده أن يجري منتدى التعاون الإنمائي استعراض وتقييم السياسات الاقتصادية والإنمائية الدولية وتأثيرها على التنمية. وهذا عنصر حيوي سيمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أداء دور رئيسي في الاستخدام الفعال للآليات ورصدها ومتابعتها لضمان التنفيذ الفعال للالتزامات والإجراءات في إطار السياسات الاقتصادية والإنمائية الدولية والتعاون.



تغيير السياسات عليها. وبينما تملك البلدان الصناعية القدرة على إجراء التقييمات الخاصة بها، فإن البلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة للقيام بذلك.

وتبرهن الأوضاع في عدد من البلدان النامية بوضوح تأثير سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. فالعديد من تلك البلدان التي كانت على شفا الصراع الأهلي لم تجن أية فوائد من تلك السياسات. وإنما انزلت أكثر في دائرة الصراع. وفي العديد من البلدان كذلك، لم تعمل مجموعات الدعم المالي لصندوق النقد الدولي على النحو المتوقع خلال الأزمات.

وبالتالي، هناك حاجة لتقييم التباين بين النتائج المتوقعة وما يحدث على أرض الواقع. وفي ضوء نقص الموارد لدى البلدان النامية، فإن المناقشات التداولية في المؤسسات الاقتصادية الدولية يمكن أن يكون مكملًا لها وجود هيئة لتقييم سياسات تلك المؤسسات، وكذلك لتقديم مقترحات بديلة بشأن تأثير تلك السياسات على البلدان النامية وعلى التنمية. والأمم المتحدة هي الأفضل للقيام بذلك. والنظر في ذلك على نحو تفصيلي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع تلقي توجيه سياسات من الجمعية العامة، من شأنه أن يكون مفيدًا.

ونحن على ثقة بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استنادًا إلى الاستعراض والتقييم للسياسات الاقتصادية الدولية وللسياسات المالية والنقدية والتجارية للمؤسسات ذات الصلة، سيقدم توصيات، كلما اقتضى الأمر ذلك، لكي تؤدي الإجراءات التصحيحية إلى جعل البيئة الاقتصادية الدولية داعمة للتنمية. وسيؤدي ذلك ليس إلى تعزيز الثقة بشرعية الإدارة الاقتصادية الدولية فحسب، بل أيضا إلى تحسين الإدارة الاقتصادية، الأمر الذي سيعود بالفائدة على العالمين النامي والمتقدم النمو على حد سواء.

المفاوضات بشأن هذا القرار إلى نتيحتها. إن اتخاذ القرار بدون شك يمهد الطريق أمام وضع وظائفه الجديدة موضع التنفيذ، وأعني الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي بموجب الولاية التي أناطها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وباتخاذ هذا القرار، نكون قد عززنا مرة أخرى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة لتنسيق استعراض السياسات، وحوار السياسات وتقديم التوصيات بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد رأيت الهند باستمرار أن المسألة في الأساس هي مسألة إرادة سياسية - وليست إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد - لكي يتمكن من الوفاء بولايته بشكل فعال فيما يتعلق بمراقبة التنسيق على نطاق المنظومة، ليس بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فحسب، بل أيضا الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

وتتفق مع البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ٧٧، زميلي ممثل جنوب أفريقيا، على أن العناصر الواردة في هذا القرار في إطار منتدى التعاون الإنمائي ستعزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بوظيفتي المراقبة والتنسيق على نطاق المنظومة. وسيتيح ذلك الفرصة للمجلس لكي يستعرض الاتجاهات والتقدم في التعاون الإنمائي الدولي ويوفر التوجيه في مجال السياسة العامة والتوصيات. وسيكون من الوظائف المهمة للمنتدى إجراء استعراضات وتقييمات عادية ودورية للسياسات الاقتصادية الدولية وتأثيراتها على التنمية.

وفي سياق المسائل المنهجية، من المهم بصفة خاصة تنفيذ الالتزام بتعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة المفيدة في اتخاذ القرارات، ومن المكونات الهامة لذلك مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على تقييم التأثير الذي يسببه

وتركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا ومولدوفا.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اجتمع رؤساء الدول في مؤتمر القمة العالمي لتقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، والتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، وإيجاد زخم إضافي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. والمهم هو إدماج الأهداف في العمليات التي تقودها الأقطار على نحو يقضي على الفقر ويشجع النمو الاقتصادي المستدام والاستدامة البيئية والازدهار العالمي للجميع.

ويسر الاتحاد الأوروبي أنه تحققت خلال العام الماضي إنجازات في عملية إصلاح الأمم المتحدة، التي استهلها مؤتمر القمة العالمي. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، واعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض الولايات، والتقدم الذي أحرز حتى الآن في إصلاح الإدارة، ومتابعة الجمعية العامة لنتائج مؤتمر القمة العالمي المتعلقة بالتنمية وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة (A/61/90). وفي المداورات السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حقق المجلس تقدماً في تنفيذ التزاماته في متابعة الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف

إننا نرحب بالاتفاق المتعلق بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بناء السلام. وتطلع إلى إسهام المجلس في هذا المجال وإلى استفادة لجنة بناء السلام من ذلك. ونرحب أيضاً بإعادة تأكيد حقوق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته هيئة منشأة بموجب الميثاق، وهو أمر هام بالنسبة لقدرة على إنجاز ولايته بشكل فعال.

وفي الختام، أود أن أهنئكم مرة أخرى، السيدة الرئيسة، على القيادة التي تتحلين بها. وأشكر الرئيسين، سفير بلجيكا وسفير مالي، وأشكر الميسر من بعثة المكسيك.

**السيد ميلر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بينما يحق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره هيئة منشأة بموجب الميثاق، أن يعقد اجتماعات متى وكيفما اقتضت الضرورة، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن من المهم التشديد على أن المجلس ينبغي له أيضاً أن يتأكد من استخدام وقت دوراته بكفاءة، خلال عمله للوفاء بولايته على نحو فعال.

إن تأييدنا للقرار ١٦/٦١ يتوقف على فهمنا بأن القرار لن تكون له آثار مالية. ويجب أن تتاح لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات المرونة والوقت للتخطيط الكافي لكي تتأكد من استخدام الموارد المتاحة، كما أشار بيان الأمانة العامة.

كما يود وفد بلدي أن يؤكد أن القرار لا يحدد عدد ووتيرة الاجتماعات التي ستعقد، ولا يتطلب عقد اجتماعات إضافية.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): نبدأ الآن المناقشة المشتركة للبنود ٤٧، ١١٢، ١١٣ و ١٤٩.

**السيد روزنغرين** (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتوיד هذا البيان بلغاريا ورومانيا اللتان بسيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد،

القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، فإن السلام والأمن وحقوق الإنسان مواضيع متشابكة ومتعاضدة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بأول تقرير يقدم إلى الجمعية العامة عن تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي (A/61/383). ويرى الاتحاد أن الصحة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأن هذه الأهداف تضع الصحة في صميم برنامج التنمية. ولذلك، نجد أن من المفيد بالنسبة لهذه الهيئة أن تنظر في تقييم التقدم المحرز على صعيد عالمي نحو تحقيق إدخال تحسينات في الصحة وإبراز إسهامات منظومة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلناها، والمكاسب المثيرة للإعجاب في مجال صحة الإنسان على صعيد عالمي التي تحققت في السنوات الأخيرة، فإننا لا نزال في وضع لا نستطيع فيه بلدان عديدة تحمل الأعباء التي تفرضها الأمراض على نظمها الصحية، نتيجة للضعف المتأصل في نظم الصحة الوطنية، والتمويل الذي لا يمكن التنبؤ به وغير المتكافئ، والافتقار الشديد إلى الموارد البشرية المدربة. وبدون موظفي صحة مدرّبين ومتحمسين، فإن أي تدخل في القطاع الصحي محكوم عليه بالفشل ويعرض الجهود التي نبذلها حالياً لمعالجة أنفلونزا الطيور والأنفلونزا البشرية للخطر. ولذلك، يجب أن نستفيد من الفرص، كتلك التي توفرها المناقشة الحالية لمضاعفة جهودنا لحشد الالتزام السياسي والدعوة إلى زيادة الموارد المالية لقطاع الصحة.

وننتج مؤتمر القمة العالمي، والقرار ٣٥/٦٠، المتخذ في العام الماضي، والمتعلق ببناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي، توفر توجيهاً ممتازاً للدول الأعضاء بشأن طريقة تحسين النتائج الصحية. ونذكر على وجه الخصوص بالتزاماتنا بزيادة الاستثمار والبناء على

الإنمائية للألفية. وفي الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦، استمرت مناقشة الدور التنسيقي للمجلس في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، وفي رعاية الحوار في إطار منظومة الأمم المتحدة عموماً.

وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ومتابعته، تكرر ذكر ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لضمان متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي يؤيد هذه التطورات بقوة ويتطلع إلى السنة القادمة، عندما تنفذ الوظائف الجديدة للمجلس، لا سيما الاستعراض السنوي على المستوى الوزاري.

وكما أكد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يجب أن تستند التنمية إلى شراكات عالمية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بقوة بدعم التنمية المستدامة التي تقودها البلدان من خلال الإجراءات المتعلقة بحجم المساعدة وفعاليتها، وتخفيف عبء الدين، وآليات التمويل المتكورة، والتجارة، والمؤسسات الدولية.

إن احترام حقوق الإنسان - بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وسيادة القانون، والمؤسسات الديمقراطية القوية التي تتجاوب مع احتياجات الناس، والحكم الرشيد، والسياسات الاقتصادية السليمة، والبنى التحتية المحسنة، تشكل جميعها أساساً للنمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مدركاً أنه لا يمكن تحقيقها إلا إذا تمكنت المرأة والرجل، كلاهما، من المشاركة على قدم المساواة في جميع ميادين الحياة. وكما جرى التسليم في الوثيقة الختامية لمؤتمر

والمملكية والقيادة على الصعيد الوطني هما الشرطان المسبقان لإحداث نتائج إيجابية مستدامة. وفي هذا الصدد، أُحرز تقدم جيد على الصعيد الوطني، خاصة فيما يتعلق باستحداث استراتيجيات الحد من الفقر. كما أُحرز تقدم بالفعل في المواءمة بين خطط الأمم المتحدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وبين استراتيجيات التنمية الوطنية، ولا سيما استراتيجية الحد من الفقر. وفي هذا الصدد، من المهم أيضاً كفاءة إسهام المجتمع المدني والقطاع الخاص، لأن المملكية الوطنية تقتضي انخراطاً ومشاركة على نطاق واسع من جميع الجهات صاحبة المصلحة.

كذلك يعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بالتعاون مع الشركاء من أجل إيجاد حلول لتحسين الاتساق على نطاق المنظومة، استناداً إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى، التي صدرت مؤخراً. وفي هذا الشأن، يعتبر الاتحاد الأوروبي الروابط بين التنمية والأنشطة الإنسانية والبيئة على جانب كبير من الأهمية. ويعتزم الاتحاد الأوروبي أيضاً مواصلة تحسين الاتساق بين سياساته وأنشطته التي تؤثر في هذه المسائل.

**السيد كومالو (جنوب أفريقيا)** (تكلم بالانكليزية):  
يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المرتبطة بهما ضروريان، ويجب أن يظلا هما الدور المحوري للأمم المتحدة إذا أردنا أن ننجح في استئصال الفقر وانتشال بلايين الناس من لاإنسانية الفقر والجوع ومهاتهما.

لم يمض سوى ست سنوات على بداية القرن الحادي والعشرين، أي ثلث الطريق إلى الموعد المحدد في الأهداف

الآليات الموجودة والعمل من خلال الشراكات لتحسين النظم الصحية في البلدان النامية بهدف توفير بنية تحتية كافية ونظم إدارة وإمدادات، وتوفير عدد كافٍ من العاملين في المجال الصحي.

وفي نيسان/أبريل الماضي، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية عمل بشأن أزمة الموارد البشرية في قطاع الصحة في البلدان النامية، ويعمل حالياً على وضع خطة عمل تعالج هذه المسألة العالمية.

ويقدم الاتحاد الأوروبي العمل الرائد في التعاون في مجال البحث مع البلدان النامية في ميدان النظم الصحية. ومن الضروري دعم البحث والتطوير في ميدان النظم الصحية واستخدام التكنولوجيا على نحو رشيد ويتسم بكفاءة التكلفة ومناسب، ومواصلة العمل على تصنيع منتجات وتكنولوجيا جديدة وإبداعية.

ويرحب الاتحاد باهتمام التقرير والمقترحات الواردة فيه للتصدي على نحو أفضل لمسائل الصحة الإنجابية. ومن المهم ضمان وصول جميع الناس على صعيد عالمي إلى العلاج الوقائي والمعالجة من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، مع التركيز بصورة خاصة على المجموعات الضعيفة. وزيادة الدعم من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وإيجاد فرص لكسب العيش أمام الأسر المعيشية المتضررة، لا سيما الأسر التي لها أطفال، لها أثر وقائي ويتعين أن تكون جزءاً من التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن تطوير علاجات الأطفال وتغطية نفقات علاجهم متخلفة كثيراً عما هو متوفر للبالغين.

ومع أننا لن نعتمد هذا العام قراراً بشأن تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي، فإننا نؤكد مجدداً التزامنا بهذه المسألة واستعدادنا لمناقشة الشؤون الصحية على نحو شامل في الجمعية العامة.

والمؤسسات الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، جميع الالتزامات المقطوعة في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات الأخرى المرتبطة بما إلى إجراءات عملية ومحددة ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتذكرنا الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بمدى أهمية ذلك.

ولا يمكن لمجموعة الـ ٧٧ والصين أن تبالغ في التشديد على ضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية، وفي كفالة الاتساق والتنسيق والتنفيذ للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها جميع الإجراءات التي يوافق عليها المجتمع الدولي. والقصد من هذا تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، في تعاون وثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف من أجل دعم النمو الاقتصادي المستمر، والقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية.

لذلك، تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية هامة عن مساعدة الحكومات على البقاء ملتزمة تماماً بمتابعة وتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة.

ومن الضروري بشكل ملح، كما جاء في قرار متابعة التنمية (القرار ٢٦٥/٦٠)، تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيز الزخم الذي أحدثته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بغية تفعيل وتنفيذ الالتزامات المقطوعة في جميع نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة، على جميع الصعد.

الإنمائية للألفية لهدف خفض مستوى الفقر والجوع بمقدار النصف بحلول العام ٢٠١٥، وها هم البلايين ما يرحوا يعيشون في فقر مهين. ولكي نتجح في تحقيق أهداف التنمية للألفية تماماً بحلول عام ٢٠١٥، لا بد من أن يصبح تنفيذ كل الالتزامات المقطوعة في جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة حقيقة واقعة.

ومع التقدم السريع في العولمة والشكوك التي ما زالت تحيط باحتمالات حدوث انتعاش اقتصادي عالمي، تتسع الفجوة بين البلدان المتقدمة نمواً والبلدان النامية، الأمر الذي يزيد من اختلال التوازن في البنيان الاقتصادي والمالي والاجتماعي العالمي عما هو عليه، وذلك لمصلحة البلدان المتقدمة النمو من جديد.

لذلك فإن الهدف الحاسم لسنة ٢٠١٥ الذي حدده زعمائنا في إعلان الألفية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتسم بأهمية بالغة لمجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد ذكرت وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بوضوح أن تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لن يتحقق، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما لم تظراً زيادة ملحوظة وعاجلة على تدفقات الموارد. ولم تكن الحاجة إلى ذلك أمراً مما هي عليه الآن.

وثمة حاجة ملحة إلى العمل المتضام المتعدد الأطراف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولتعزيز السلام والأمن، ولإيجاد بيئة اقتصادية دولية تمكينية ترمي إلى دعم جهود البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة.

وللأمم المتحدة دور حيوي تؤديه في تعزيز العدالة بالنظام الاقتصادي والمالي والتجاري العالمي. وفي هذا الصدد، يجب أن تترجم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات

المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة، ومتابعتها.

لقد أرسى قادتنا، من خلال نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة، الأسس الضرورية لتعزيز التنمية، وأصبح المحتوى موجودا. كما قطعت الالتزامات، وتم بالفعل الاتفاق على المسائل النظامية. وكل المطلوب الآن هو التنفيذ الكامل وفي موعده المحدد. ولذلك، تكرر مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد مجددا على مناشدة البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية تنفيذا كاملا وجيد التوقيت لتمكين البلدان النامية من تحقيق غايات ومقاصد الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥.

**السيد كريزانيفسكي (أوكرانيا)** (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة جوام للديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وهي أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا. وتود دول جوام أن تشكر الأمين العام على تقاريره.

لقد عززت نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي رؤية مشتركة للتنمية وثقافة تحمل المسؤولية عن النهوض بهذه النتائج. وبالتالي، فإن عملية متابعة التنفيذ المتكاملة والمنسقة مهمة جدا للحفاظ على وحدة الموضوع ووحدة نتائج كل مؤتمر مع معالجة الصلات بينها. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بقراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ٢٧٠/٥٧ بآء، ونشدد على أهمية إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

ودولنا ملتزمة بتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية الكبرى التي تعقدها الأمم المتحدة، وتمشيا مع التزاماتنا، اعتمدنا من جانبنا استراتيجيات وطنية شاملة للتنمية، وقمنا بعمليات

وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى التنفيذ الفعال لقرار متابعة التنمية. فهو يحدد بوضوح وإيجاز الإجراءات التي يجب اتخاذها في سياق تنفيذ جميع نتائج شتى المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المرتبطة بهما. ويجب أن تبدأ الأمم المتحدة في رصد وتتبع التقدم المحرز واستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، يجب على منظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرار متابعة التنمية، أن تضطلع على سبيل الأولوية بتعزيز الآليات الموجودة وإنشاء آليات أخرى فعالة لرصد واستعراض ومتابعة تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة.

وباتخاذ قرار تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوم، يتأكد مجددا دور هذا المجلس بوصفه الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة في تعزيز التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة ومتابعة ذلك. فهو الهيئة الرئيسية المختصة بالتنسيق واستعراض السياسات وإجراء الحوار بشأن السياسات وإصدار التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ أهداف التنمية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة، وفقا لميثاق الجمعية العامة.

وباتخاذ قرار متابعة التنمية وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا للولاية الصادرة عن زعمائنا، يتأكد مجددا دور الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة المركزية التي تتسم بالقدر الكامل من الشمولية والعالمية وتعددية الأطراف والدولية والتمثيل، المسؤولة عن سياسات التنمية واستعراضها وما تحرزه من تقدم، وعن التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج

الأمم المتحدة، وكذلك توخي تدابير ملموسة لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه هيئة رئيسية لتنسيق تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

**السيد بيدروسو (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** بداية،

يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأن يقدم بعض الملاحظات بشأن هذه المسألة، التي لها أهمية خاصة للبلدان النامية.

بعد خمس سنوات من اعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، الذي ألزمتنا فيه أنفسنا بالعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المشهورة - وإن كانت متواضعة - فإن ما يسمى ببرنامج التنمية لبلداننا بعيد كل البعد عن أن يصبح حقيقة، لأننا لا نزال نواجه تحديات وعقبات هائلة نتيجة لعملية العولمة الليبرالية الجديدة. ولا يزال بالفعل هاماً جداً التوصل إلى حلول دائمة للقضايا التي عاجلها توافق آراء مونتيري، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية التي لا تزال حتى اليوم حلماً، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

وبعض الأرقام القليلة ستبين ذلك. فأربعة أخماس البشرية تعيش في ظل ظروف من التخلف الإنمائي والفقر. ويعيش ١,٣ بليون منهم في فقر مدقع ولا يستهلكون سوى ١,٣ في المائة من الاستهلاك العالمي. ودين البلدان النامية الخارجي مستمر في الزيادة، ووصل العام الماضي إلى ٢,٨ تريليون دولار، وهو رقم مذهل، أي بزيادة ١,٦ في المائة عما كان عليه في العام السابق. وفي حالة أقل البلدان نمواً، وصل عبء دينها الخارجي مستويات غير مسبوقه. فلكل دولار مكرس للمساعدة الإنمائية الرسمية، تدفع البلدان النامية لخدمة دينها مجرد ستة دولارات، وهو الدين الذي دفعناه مرات عديدة. ولكن هذا الدين مستمر في الزيادة.

إصلاح لتعجيل تنميتنا وجعلها مستدامة. ونحن مستعدون للمشاركة في حوار لتعزيز التعاون الحكومي الدولي والتفاعل بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

وتوافق دول جوام على أن التقدم كان بطيئاً في وضع خريطة طريق لمواءمة آليات المتابعة المختلفة على صعيد المنظومة بأسرها، وفي إدراك الحاجة لاستراتيجيات تنمية شاملة تأخذ في الحسبان الصلات بين نتائج المؤتمرات داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الحكومي. وبينما نشيد بالجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومنظومة الأمم المتحدة ككل لتعزيز التنسيق بين الوكالات وتكامل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً على مستوى السياسة والمستوى التنفيذي، فإننا نلاحظ الأهمية الفائقة للتعاون المنهجي بين الوكالات وزيادة الاتساق الاستراتيجي والتنفيذي في جميع المجالات. بل إن الأخير أكثر أهمية على الصعيد القطري، وبالتالي فإننا نتطلع إلى مزيد من المساهمات من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال الاستفادة على نحو أفضل من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لتعزيز اتساق السياسات العامة.

ودول جوام مقتنعة بأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تظل الإطار العام للتعاون الدولي من أجل التنمية، وبأن التعاون في حد ذاته ينبغي أن يتم بروح شراكة عالمية من أجل التنمية. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار البدء بالعملية التحضيرية لاستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية المعنية بالتمويل من أجل التنمية.

وقد أرسل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ رسالة قوية مفادها أنه توجد حاجة مستمرة لتشجيع متابعة متكاملة ومنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها

الواجب، فسيستمر ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء وسنشهد لا محالة المزيد من الأزمات والصراعات.

وبتخصيص ١٠ في المائة لا غير من مبلغ تريليون دولار واحد المخصص حاليا للنفقات العسكرية، فإنه يمكن تحقيق أهداف الألفية المتواضعة جدا. وللأسف، يبدو العالم الصناعي غير مدرك لتلك الحقيقة ويواصل عدم إبداء الإرادة السياسية لاتخاذ القرارات التاريخية التي ستبدد انعدام المساواة الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي، الذي لا يمكن أن يستمر على الإطلاق.

ويمثل تذليل المشاكل التي تواجهها البلدان النامية اليوم نتيجة للنظام الاقتصادي العالمي غير العادل وغير المنصف، والحفاظ على الطبيعة والجنس البشري ذاته، قضيتان تهمان المجتمع الدولي بأسره، بدون تمييز بين الأغنياء والفقراء. ومن الحتمي أننا سنعمل ضمن سياق التعاون الدولي الحقيقي المتعدد الأطراف القائم على مبادئ التضامن والتكامل والمنافع المتبادلة.

ونحتاج إلى الإرادة السياسية الصامدة للبلدان الغنية بغية الوفاء بالتزاماتها، التي تشكل أكبر التحديات التي ينبغي مواجهتها. ولن نتمكن من ضمان شراكة عالمية حقيقية وعادلة من أجل التنمية إلا بذلك.

**السيد عبد العزيز (مصر):** نجتمع اليوم لتناول بند "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي" ذلك البند الذي توليه مصر أهمية متقدمة خاصة لقضيتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهما المقياس الحقيقي لمدى قدرة الشعوب على تحقيق التنمية المنشودة وعلى مواجهة التقلبات والمتغيرات التي تسود في عالم اليوم. وفي هذا الإطار أود أن أبدأ بتأييد ما ورد في بيان جنوب أفريقيا نيابة عن دول مجموعة الـ ٧٧ والصين

وتنفق البلدان المتقدمة النمو يومياً حوالي بليون دولار على الإعانات الزراعية، أي ثلاثة أضعاف ما تكرسه للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وقد بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من جوع فعلي ٨٥٢ مليون نسمة، ويوجد ٨٧٦ مليون شخص بالغين أميين، في حين تنفق البلدان المتقدمة النمو ١٧ بليون دولار سنوياً على أعذية الحيوانات الأليفة. ويموت كل عام ثمانية أطفال قبل عيد ميلادهم الأول، ويموت ١٩ مليون طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات من أمراض يمكن الشفاء منها، أو من سوء التغذية. ولا يذهب ٣٢٥ مليون طفل آخر إلى المدارس، في حين يُنفق كل عام أكثر من تريليون دولار على الإعلانات التجارية. كما أن نسبة ٦٢ في المائة من النظم الإيكولوجية في العالم آخذة في التدهور أو يجري استخدامها على نحو غير مستدام. ونسبة مياه الشرب المتوفرة تساوي ٦٠ في المائة من مستوياتها في عام ١٩٧٠، وعددنا الآن يزيد ٢,٣ بليون شخص عما كان عليه في ذلك الوقت.

واستمرار البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية والنظام العالمي غير العادل تسببا بهذا المشهد القاسي والمخيف، مهمشا البلدان النامية بصورة متزايدة. ومن الضروري اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا تعامل بعد اليوم بوصفها حبرا على ورق أو مجرد إعلانات سياسية تستهدف تجميع المسؤوليات أو تأخير الاضطلاع بها.

وأن لم يتم التصدي للآثار السلبية الناجمة عن فرض النموذج الليبرالي الجديد في كوكب معولم على النحو



الركيزة الأخرى التابعة له مثل اللجان الفنية واللجان الإقليمية ولجنة سياسات التنمية. ومع صدور قرار تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء على التفويض الصادر من رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة ٢٠٠٥، فلا بد من التأكيد على أهمية تفعيل وتنشيط عمل الأجهزة الهامة التابعة لمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نفس الإطار، وعلى رأسها اللجان الإقليمية آخذين في الحسبان المنظور الإقليمي الذي تتسم به المشاريع التي تقوم به هذه اللجان وما يتوفر لها من خبرات فنية وإدارية متميزة وما تمثله من أطر للتعاون بين الحكومات يجعلها في وضع يؤهلها للقيام بدور داعم لجهود الدول النامية في مجال التنمية. ولذا، فنحن ندعم تفعيل وتنشيط وتطوير هذه اللجان في مواجهة الاتجاهات الرامية إلى تقليص دورها والسعي إلى إلغائها. في هذا الصدد، فإن مصر تتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام حول دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في ضوء قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ٨٢/٥٢ و ٢٧٠/٥٧ بء، بما في ذلك تشجيع تفاعل اللجان الإقليمية مع المجلس وزيادة مساهمتها في إطار مهامه المعززة وقيامها بتحديد عقبات التنفيذ وأفضل الممارسات وتعميق التعاون فيما بينها. كما نتفق أيضا مع ما ورد في التقرير من أهمية تفعيل وتعزيز الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بریتون وودز على مستوى حكومي ذلك الحوار الذي ينبغي أن يأخذ في الحسبان الأنشطة المحورية للأجهزة الفرعية الهامة التابعة للمجلس. ولعل ما ورد في مشروع قرار تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتأكيد على هذه العلاقة المهمة يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون لصالح الدول النامية.

مؤكدًا على تمسك الدول النامية بدور الأمم المتحدة وولايتها في مجال العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة، وهو الدور الحيوي الذي يمثل القدر الأعظم من نشاط الأمم المتحدة الذي لا يمكن استبداله بأي دور آخر على مختلف المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. ومن هذا المنطلق، نرفض أي محاولات لسحب هذا الدور خارج الأمم المتحدة إلى اطر أخرى يغلب عليها التسييس والمشروطية، وسنعمل بالتنسيق مع الدول النامية على التصدي لمثل هذه المحاولات.

ولقد كان اعتماد قرار متابعة القمة العالمية للتنمية في حزيران/يونيه الماضي والتوصل مؤخرا إلى اتفاق حول مشروع القرار الخاص بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد مفاوضات مكثفة شهدتها القراران، رسالة واضحة ودليلا على قوة الإرادة السياسية الدولية في هذين المجالين، لا سيما من قبل الدول النامية، في الحفاظ على ولاية الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة وفق إطار من الإشراف الحكومي نسعى لأن يتسم بعدالة التمثيل وديمقراطية القرار من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم هذا الإقرار الدولي بالدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في المجال التنموي فما زال الكثير من مقررات وقرارات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي دون تنفيذ فعلي. وإذا كنا قد توصلنا بعد مفاوضات شاقة إلى اعتماد نص متفق عليه لمشروع القرار الخاص بتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوم بما يتضمنه من إتاحة الفرصة الزمنية اللازمة للمجلس للقيام بالمهام الجديدة الموكلة إليه وما نص عليه من تفعيل لمنتدى التعاون للتنمية، وللمراجعة الوزارية السنوية، وتعزيز العلاقة مع لجنة بناء السلام، فإننا نتطلع إلى المزيد من الإرادة السياسية من شركائنا في التنمية بهدف مساعدة المجلس على القيام بمهامه الجديدة على أفضل وجه جنبا إلى جنب مع تفعيل دور

على هذه الأنشطة، ويقلل من دورها في تحقيق الأهداف الدولية للتنمية.

في النهاية، أود أن أؤكد أن المغزى الحقيقي في عملية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة يتمثل في الإرادة السياسية للدول. ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والآليات التابعة له ما هو إلا أداة تعكس تلك الإرادة، التي بدونها لن يتسنى إحراز أي تقدم. إن الدول النامية لا تطالب سوى بحق عادل في التنمية، لا من خلال المساعدات فحسب، ولكن، وهو الأهم، من خلال مناخ موات وظروف مساعدة على تنفيذ سياساتها الإنمائية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها، وعلى الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي كشريك فاعل. ويتطلب ذلك مناخا من الثقة المتبادلة بين الدول النامية وشركائها في التنمية من الدول المتقدمة النمو. وينبغي لنا أن نبذل معا جهودا مشتركة لبنائها وتعزيزها واستخدامها الاستخدام الأمثل.

**السيد شلهوب** (المملكة العربية السعودية): يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، على التقرير الذي قدمه بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها وتعزيز منظمة الأمم المتحدة ومتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية وإصلاح الأمم المتحدة. وتجسد المملكة العربية السعودية في ذلك فرصة ثمينة للتأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في التعامل مع مستجدات وتحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا المضمار، تؤيد المملكة العربية السعودية بيان مجموعة السبعة والسبعين والصين حول هذا الموضوع.

إن تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة يتطلبان حسن نوايا وثقة متبادلة بين كافة

وفي نفس الوقت نود الإعراب عن دعمنا لما تضمنه التقرير بشأن استحداث سبل مبتكرة لتشجيع المشاركة من جانب المجتمع المدني وقطاع الأعمال في البلدان النامية ومشاركتهم في إعداد ومتابعة مؤتمرات المراجعة الوزارية السنوية ومنتدى التعاون للتنمية. وللقطاع غير الحكومي دور هام في دعم النشاط التنموي. إلا أننا نؤكد على أن مثل هذا الدور يجب ألا يتجاوز دور الحكومات وأن يكون وفقا للقواعد الإجرائية والموضوعية التي تحكم طبيعة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز حكومي.

والى جانب توظيف الآليات القائمة بالفعل يتعين العمل على تنشيط وتفعيل عدد من الأدوات والموضوعات التي يعد تنفيذها بمثابة تنفيذ لقرارات مؤتمرات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومنها المشاركة الدولية من اجل التنمية وهي العنوان الموضوعي للدورة ٦١ للجمعية العامة، علاوة على دعم العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية وغيرها من الأطر الموضوعية التي تمثل أولوية قصوى للدول النامية وخاصة لدول قارتنا الأفريقية. ما زالت الأهداف الدولية للتنمية المتفق عليها، وعلى رأسها الأهداف الإنمائية للألفية، جوهر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تجسد قطاعا عريضا من القضايا والتحديات التي تتناولها دوريا مؤتمرات الأمم المتحدة في هذا السياق. ويمثل التقدم المتواضع في تحقيقها حتى الآن، والإحفاق المتوقع للعديد من الدول النامية في بلوغها، دليلا دامغا على القصور الذي ما زال يشوب عملية متابعة التنفيذ.

وفي هذا السياق يؤكد وفد مصر على ضرورة تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات التنمية التي تؤكد على ضمان زيادة الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، على أساس مستمر قابل للتنبؤ به. فواقع الحال هو أن هذا الالتزام لم يترجم إلى زيادة فعلية في الموارد، وهذا أصبح يؤثر سلبا

حاليا والمهادفة إلى تحديث وتطوير الأجهزة التابعة للأمم المتحدة على النحو الذي يمكنها من القيام بدورها المطلوب وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي يواجهها عالمنا اليوم. وترى المملكة العربية السعودية أنه في ظل خضم النهج الإصلاحي الذي يسيطر على الأمم المتحدة أن لا ينظر إليه بشكل متجرد، وأن من المفيد ربطه بطبيعة القضايا التي تتصدى لها الأمم المتحدة، وأن نراعي تأثيرات هذه الإصلاحات أو التغييرات على فعالية وأداء أجهزة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن الدولي، المعني مباشرة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

ومما لا شك فيه أن إدخال بعض الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للارتقاء بأداء الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها يعتبر حاجة آنية في الحقبة الراهنة، لكي تتمكن من القيام بأعبائها والاضطلاع بمسؤولياتها، تظل مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية لوضع مبادئها وما تضمنه ميثاقها من تطلعات ورؤى موضع التنفيذ الفعلي. بما في ذلك الالتزام الصادق. بما يصدر عن الأمم المتحدة ومؤتمرها من قرارات وتوصيات. فنحن اليوم أحوج ما نكون إلى أمم متحدة فعالة وقادرة على النهوض بمهامها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين والتنمية المستدامة وضمان حقوق الإنسان في إطار احترام الخصائص الذاتية للمجتمعات والثقافات المتعددة.

في الختام، تؤكد المملكة العربية السعودية على أن المشاكل والأخطار التي تواجه عالم اليوم لا تقتصر على دول دون غيرها. إن الآثار الناجمة عنها تتصف بالشمولية، الأمر الذي يدعونا إلى ترسيخ مبدأ التعاون الدولي وتعميق مفهوم المصالح المتبادلة والمسؤولية المشتركة في جو يسوده الاحترام والمساواة والثقة لتحقيق أمل الإنسانية في مستقبل أفضل يعتمد على تشابك المصالح وارتباط المنافع وتضييق الفجوة كماً ونوعاً بين دول الشمال والجنوب سعياً لرؤية عالم واحد يسوده الرخاء.

الشركاء وتفهما لمصالح كل طرف في جو يسوده الحوار البناء والمساواة والتفهم المتبادل. وإن ما تقوم به الأمم المتحدة من مراجعة خمسية لمؤتمرها دليل على حرص دول المنظمة وسعيها لحشد الدعم بكافة أشكاله لتنفيذ نتائج المؤتمرات، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد شاركت المملكة العربية السعودية بفعالية وإيجابية في جميع القمم والمؤتمرات التي عقدها الأمم المتحدة. وتأكيداً لإيمانها الصادق بأهمية العمل الدولي، وحرصاً منها على تعزيز هذا العمل بكافة أشكاله وصوره، فقد انضمت إلى العديد من المنظمات المتخصصة، وصادقت على الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تم التوصل إليها بتشجيع ورعاية من الأمم المتحدة، مؤكدة على سعيها الدؤوب إلى تغليب لغة الحوار والموضوعية كسمة للجهود الدولية، متطلعة لترسيخ مفهوم الأمن والسلام بين الشعوب من أجل الإسراع في تحقيق التعاون البناء والأمن والازدهار لجميع الدول.

إن التغييرات الدولية الهائلة وحجم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم تدعونا، في ظل النهج الإصلاحي الذي يسيطر على أروقة الأمم المتحدة، إلى العمل بشأن إعادة النظر في أساليب عملها وتشكيلها كلياً من أجل تعزيز قدراتها في صنع السلام وليس فقط حفظ السلام. وفي هذا الخصوص تؤيد المملكة العربية السعودية تحقيق توافق دولي بشأن توسيع مجلس الأمن وزيادة عدالة التوزيع فيه والشفافية في أعماله. كما تدعو المملكة العربية السعودية إلى تفعيل التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من قناعتها بضرورة تفعيل عمل منظمة الأمم المتحدة وتقويم أداؤها وهيكله أجهزتها، فإنها شاركت بفعالية في الجهود المبذولة

وبلوغ أفضل النتائج المرجوة. وبفضل الجهود المشتركة لجميع البلدان، حظيت الأهداف الإنمائية للألفية باعتراف ودعم واسع على نطاق عالمي، وأعاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تأكيد أهميتها. وينبغي الآن تحويل مركز اهتمامنا إلى التحقيق الكامل لتلك الأهداف.

والعمل على المستوى الوطني حلقة محورية في التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وهناك مجموعة كبيرة من الظروف الوطنية، بحيث لا يمكن للبلدان أن تدعي الملكية حقا، وأن تعمل، بالتالي، بصورة فعّالة وملائمة إلا بدمج توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمرات الدولية مع ظروفها الوطنية الخاصة. وتقع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية توظيف نتائج توافق الآراء الدولي في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وجعل تلك الاستراتيجيات جزءا عضويا من برامجها الإنمائية الخاصة.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي، ينبغي تشجيع حوار بناء، لتعزيز تبادل الخبرات، وحفز أفكار جديدة، وتحقيق تعبئة أفضل للموارد والوسائل التقنية بين البلدان دعما للجهود الوطنية نحو التنفيذ المنسق لاستراتيجياتها الإنمائية الخاصة.

ومن الأمور الأساسية للأمم المتحدة أن تواصل قيادة المناقشات لإجراءات المتابعة. ولذلك، من الضروري لاجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تكون عملية وموجهة نحو الإجراءات في جداول أعمالها، وأن تجتهد سبلا إبداعية لتلك الأعمال. وينبغي لمناقشات السياسة العامة ذات الصلة أن تحدد سياسات حقيقية، وتوسّع نطاق توافق الآراء وتكشف عن أوجه القصور ومواطن الضعف، بما يحسّن تعبئة الإجراءات الدولية وتنسيقها. وينبغي أن يكون هناك

وتؤكد المملكة العربية السعودية على أنه لن يكون هناك تنمية حقيقية ورفاهية اقتصادية واستقرار سياسي في جزء واحد من العالم بينما تعاني بقية الأجزاء من الفقر والجماعة والحروب والصراعات. كما أن اللجوء إلى استخدام القوة والعنف في تسوية النزاعات قد أدى إلى إهدار الأموال والطاقات البشرية واستنزاف الموارد الطبيعية فيما لا طائل منه، مما أدى إلى تعميق مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وامتدحان كرامة الإنسانية وإعاقة برامج التنمية، والحد من إمكانيات بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المقرر وهو عام ٢٠١٥، الأمر الذي يؤكد أن لا تنمية بدون استقرار، ولا استقرار بدون احترام كامل لمبادئ الشرعية الدولية واعتماد الحوار والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية لخير الشعوب.

**السيد ليو زغين (الصين) (تكلم بالانكليزية):** وفد

الصين يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. لقد اجتمع زعماء العالم في نيويورك عام ٢٠٠٥، وأكدوا مجددا معا كون التنمية هدفا مركزيا، معبرين بذلك عن التطلعات المشتركة لشعوب العالم لتحقيق ذلك الهدف. وقد أعلنوا عن التزامات رسمية بتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في الوقت المناسب. تلك هي المسؤولية المزمرة لجميع البلدان للحفاظ على ذلك الزخم وتعزيز التعاون الإنمائي الدولي بكل قوة.

وتحقيق التنمية ينطوي على عملية شاملة ومتعددة الأوجه، لأن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة لا تتحقق بين عشية وضحاها. فمن الضروري تحديد المجالات الرئيسية ووضع سلم الأولويات، لتعبئة القدر الأكبر من الموارد، وتحقيق أنسب توزيع للجهود

وشامل تقوده الأمم المتحدة لتقييم مدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبذلك، يمكن قياس مدى التقدم الوطني، ورصد مساعدات التعاون والتنمية الدوليين وتقييمها.

وما انفكت الصين داعمة وممارسة نشطة في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فقد بذلنا جهودا دؤوبة لإعطاء التنمية أولوية عليا، وتحقيق مفهوم التنمية العالمية الموجه لخدمة الإنسان، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمنسقة والمستدامة وبناء مجتمع متجانس. ونعلق أهمية كبرى على مختلف الالتزامات الدولية، وقد تعلمنا من نجاح بلدان أخرى، واستوعبنا المفاهيم والأساليب المفيدة وعزمنا على الإصلاح والابتكار. ونتيجة لذلك، تحسّن المستوى المعيشي للشعب الصيني بهامش كبير نوعا ما، أسهم بدوره في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها.

وهناك ثلاثة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية ترتبط ارتباطا مباشرا بالمسائل الصحية. وتحقيق الأهداف الأخرى مرتبط ارتباطا وثيقا أيضا بمسألة الصحة العامة. وقد لاحظنا أن جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية أو التي في مرحلة انتقال اقتصادي، تواجه تحديات خطيرة في مجال الصحة العامة. وإننا نرحب بالاستراتيجيات المختلفة المعنية ببناء القدرات المتصلة بالصحة العامة والمتضمنة في تقرير الأمين العام (A/61/383)، بما فيها استحداث نظام للاستجابة لحالات الطوارئ ونظام عالمي للمراقبة والاستجابة وفقا للنظم الصحية الدولية، وارتفاع مستوى الوعي العام، وتعزيز موارد الصحة العامة وتقديم المساعدة من منظمة الصحة العالمية والوكالات الدولية المعنية إلى الدول الأعضاء. والوفد الصيني يحث جميع البلدان على إيلاء الاهتمام الكافي

تواصل وتنسيق أفضل ما بين المنظمات والوكالات لضمان اتساق السياسة العامة وتفاذي التناقض والتداخل.

وكانت المناقشات التي أُجريت مؤخرا لمسألة الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة كلها مفيدة جدا. ويشكل الاهتمام على نطاق العالم والانخراط المكثف لجميع القطاعات الاجتماعية قوى دافعة للتعاون الإنمائي الدولي. وينبغي لنا مواصلة تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على القيام بدور هام في تنفيذ الأهداف الإنمائية.

والعمل العالمي الفعال يحتاج إلى الضمانات التنظيمية الملائمة. وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الجهاز الرئيس المكلف بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ميزة خاصة حين يدفع باتجاه تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ زوّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأداتين رئيسيتين جديدتين - الاستعراضات الموضوعية الوزارية السنوية ومنتديات التعاون الإنمائي. ونأمل أن يُحسن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهياكل التابعة له استخدام الفرصة لتعزيز مهامها وتنسيق عملها لضمان متابعة منسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. ويسرّنا أن نرى أن مشروع القرار بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اتخذ للتو (القرار ١٦/٦١).

والتنفيذ المتكامل والمنسق يستلزم إشرافا متكاملا ومنسقا. وهناك، حاليا، وكالات عديدة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، استعرضت التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية، كل في مجاله، مستخدمة معايير غير متسقة وذات أثر محدود. والقرار بشأن متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة كرر التأكيد على أهمية إشراف الأمم المتحدة على التقدم في تنفيذ الالتزامات الإنمائية وتقييمه. فكان من الضروري استحداث إطار موحد

إن الصين مستعدة وراغبة في أن تعمل مع الدول الأخرى لدعم عمل منظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات ذات الصلة في تعزيز بناء القدرة في مجال الصحة العامة العالمية.

**السيد بابا - أحمد (نيجيريا)** (تكلم بالانكليزية):  
تؤيد نيجيريا، البيان الذي ألقته جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

إنه لمن دواعي الغبطة أن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة قد ساعدت على تشكيل فهمنا ومسعاونا وراء التنمية، بينما وفرت نتائجها المختلفة إطارا لعملنا الجماعي. وفي قمة ٢٠٠٥ لم يعترف قادتنا فحسب بالدور القيم الذي تؤديه هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة في تعبئة المجتمع الدولي، ولكنهم التزموا أيضا بإقامة سلام عادل ودائم في كل أرجاء العالم وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة التي تعقدتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الميادين ذات الصلة، هما مفتاح الأمر لتحقيق الكامل لكل أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ومنذ أسبوعين فقط، تبادلنا الآراء بصورة غير رسمية في نفس هذه القاعة حول تقرير فريق الأمين العام المعني بالتماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية. وتمشيا مع ما أدركناه نحن الدول الأعضاء منذ فترة طويلة، أكد الفريق الرابطة بين السلام والتنمية والأمن والبيئة. من أجل هذا، فإن التنفيذ المتكامل والمنسق والشامل ضروري من أجل ترجمة الأهداف والوعود السامية التي تمخضت عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة إلى أعمال محسوسة وذلك للوفاء

للتوصيات ذات الصلة في التقرير وتنفيذها على أساس قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٠.

وجعلت الحكومة الصينية من مناقشات الأمم المتحدة بشأن الصحة العامة أولوية لها. فعلى امتداد السنوات الثلاث الماضية، قدمت الصين في كل سنة مشروع القرار بشأن تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة. وهي تدعم عمل منظمة الصحة العالمية في المجالات ذات الصلة. وقد حققنا تعاوننا مكثفا مع تلك المنظمة، ومع البنك الدولي ومنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و الملاريا، ووباء سارز (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة)، ووباء الانفلونزا، وأنفلونزا الطيور ذات القدرة العالية على إصابة الإنسان، فضلا عن عمليات الإنقاذ ومعالجة المرض والحد منه بعد الكوارث.

وفي السنوات الأخيرة، استثمرت الصين على نطاق واسع بناء القدرة في مجال الصحة العامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أكد الرئيس هو جينتاو الحاجة إلى بناء شبكة وطنية للرعاية الطبية الأساسية تشمل سكان المناطق الحضرية والريفية معا، بما في ذلك تحسين خدمات الصحة العامة والخدمات الطبية، فضلا عن الوقاية من الأمراض والحد منها، والإشراف على الصحة العامة، والاستجابة الطارئة لتفشي حوادث الصحة العامة، وتسريع تطوير المشاريع الطبية في الجزء الغربي والمناطق الريفية من الصين، والنهوض بالخدمات الطبية في المجتمع المدني لتحقيق الهدف المتمثل في توفير خدمة الرعاية الصحية الأساسية لكلي يتمتع بها الجميع. وينسجم هذا الهدف مع هدف منظمة الصحة العالمية - الصحة للجميع.

التلاقي المتعاضم بين العمليات الحكومية الدولية وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في التنمية. ولن نتمكن من الإسراع بتنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها بين دولنا وتأمين ترشيد السياسات وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية إلا إذا عملنا على هذا النحو.

والواقع أنه في الوقت الذي يحدد فيه القراران ٢٢٧/٥٠ و ٢٧٠/٥٧ (ب) إطارا للمتابعة مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، فإن نيجيريا تشارك الأمين العام الرأي في أن التقدم لا يزال بطيئا بصدد اعتماد استراتيجية إنمائية شاملة تأخذ في الاعتبار الروابط بين مختلف النتائج المتمخضة عن المؤتمرات. ولا شك في وجود رابطة بين المسائل التي أظهرتها مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وعلى المجتمع الدولي ألا يكتفي بالثناء على فكرة النظرة المشتركة للتنمية، إذ عليه أن يعمل بتناسق سعيا وراء هدف مشترك، ألا وهو توفير حياة أفضل لكل الشعوب، حسبما وعد الميثاق به.

إن نيجيريا تتطلع إلى عمل الدول الأعضاء مع منظومة الأمم المتحدة لدعم التنمية كهدف عالمي. وفي هذا الشأن ستدعو الحاجة إلى استراتيجيات عبر القطاعات لا استراتيجيات خاصة بقطاعات دون الأخرى وذلك لمعالجة المشاكل التي تشارك في الانشغال بها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته يجب بذل الجهود لتمكين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة من إنجاز المهام كهيئة واحدة. ونحو هذا الهدف المتمثل في تعزيز هذا المنحى، بنّت نيجيريا دار الأمم المتحدة في أبوجا وأهدتها إلى الأمم المتحدة لكي تجمع مختلف هيئات الأمم المتحدة تحت سقف واحد. ورغمما عن هذا، فنحن غير متناسين للتحديات والمصاعب المتأصلة في وجود فريق قطري واحد للأمم المتحدة، وبرنامج قطري واحد، وميزانية واحدة وقائد واحد. ونأمل أن تساعد المناقشات

بأمال الشعوب التي تمثلها وخاصة الفقراء والمعرضين للخطر من الناس.

وينبغي أن تركز مداولاتنا اليوم مرة أخرى الاهتمام على الحاجة إلى التنفيذ الكامل وذي التوقيت المناسب لمتابعة التزاماتنا الجماعية التي تعهدنا بها في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة. والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا توفر لنا بشكل ملائم مقياسا نقيس به التقدم ونقيمه مستخدمين أداة الولايات التشريعية والعمليات الحكومية الدولية المتاحة لنا. وهنا لا يمكن أن نغالي في التأكيد على دور الأمم المتحدة وهي مثال التعددية، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما فيه من رؤوس أموال وبرامج ولجان فنية.

وفي تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/61/90)، يحدد الأمين العام الفرص وكذلك التحديات في إطار دفع التقدم في تنفيذ الأهداف المتفق دوليا عليها. ولا شك في أن دور المجلس، وهو الهيئة المركزية للتنسيق واستعراض السياسات والحوار حول التعاون بشأن التنمية في حاجة إلى التقوية. وبمهد الاتفاق الذي توصلنا إليه بشأن النص الختامي لمشروع القرار A/61/L.24 حول تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والسبيل لهذه العملية. ويسر نيجيريا أن الدول الأعضاء قد تمكنت من بلوغ توافق في الآراء حول هذا المشروع الهام وتأمل في أن تتخذ التدابير السريعة لوضع الأحكام العامة في المشروع موضع التنفيذ لكي يتمكن المجلس من أداء مهامه المتزايدة.

إن التصميم الهندسي الجديد الذي تم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بصدد تقرير فريق الأمين العام بشأن المنتدى الوزاري السنوي المعني باستعراض التعاون الإنمائي هو تحدٍ لنا جميعا. نحن في حاجة إلى تغيير الطريقة التي نتبعها في العمل وإلى استهداف التوصل إلى أفضل النتائج. علينا أن نعمل بقوة وأن نعزز عمدا

بطريقة متناسقة، ستؤثر على استراتيجيتنا والسياسات العامة والأدوات التي نستخدمها لتنفيذ التزاماتنا ومتابعتها. وعلى منظومة الأمم المتحدة وخاصة لجانها الفنية وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك اللجان الإقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية ذات الصلة، أن تساعد على تنفيذ ومتابعة الأنشطة. وفي هذا الصدد، تنشغل نيجيريا بأنه على الرغم من أن اللجان الفنية تلعب أدوارا هامة بصدد مؤتمرات المتابعة، فإن التعاون بينها ما يزال محدودا، كما أن التقدم في مجال ضمان الروابط في العمليات غير كاف.

إن أما متحدة ضعيفة لا يمكن لها أن تخدم قضية التنمية بالقدر الكافي. ونحن ندرك بأن الأمم المتحدة هي في الأساس مقدمة للخدمات ورئيس للدفاع.

والدول الأعضاء هي الممول وصانع القرار والمستهلك لخدماتها. ولذا، فإن قوتها تعتمد إلى حد كبير على الاستثمار الذي نضعه فيها.

وفي هذا الصدد، تعتقد نيجيريا أن التزامنا الجماعي بموجب الميثاق هو لتوفير الموارد الكافية لتنفيذ جميع الولايات التي أوكلتها الدول الأعضاء إلى الأمين العام وطاقم معاونيه. ويجب أن تشمل هذه الإصلاحات كل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة كي نجعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية واستجابة للتحديات الحالية. وفضلا عن ذلك، يجب ألا ينظر إلى الإصلاحات من المنظور الضيق لخفض التكاليف. بل ينبغي لنا أن ندرس بعناية كل التدابير المطلوبة والمتفق عليها بشأن ضرورة تخصيص موارد جديدة، حيثما اقتضت الضرورة، لتنفيذ هذه الإصلاحات بالكامل.

وتعتقد نيجيريا أيضا أن نجاح أي إصلاح في الأمانة العامة والإدارة يجب أن يعتمد على إجراءات المساءلة الشفافة الراسخة في نظام داخلي كفؤ لتحقيق العدالة. وفضلا عن ذلك، يجب أن تدعم الإصلاحات خطة تطوير

والمفاوضات التي ستدور عما قريب بالجمعية العامة على التعرف على الطرق المؤدية إلى مواجهة التحديات والتغلب على الصعوبات.

ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراء محسوس لمساعدة البلدان على بلوغ غايات وأهداف استراتيجياتها الإنمائية التي تمتلكها وتدفعها من خلفية وطنية. ولا شك في أن الدورة الأولى للاستعراض الوزاري السنوي، مثلا ستكشف أنه بعد مضي ست سنوات لم تضع أفريقيا جنوب الصحراء قدميها على الدرب المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة الناس الذين يعيشون في أسفل درك الفقر في القارة تتزايد. وبالمثل، فهناك زيادة مطردة في انتشار الإيدز، والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية وغير المعدية.

وإذ تصارع القارة العديد من تحدياتها، فإن قدرتها على النهوض بطاقاتها الذاتية محدودة للغاية لأسباب عدة من بينها عبء الديون الثقيل، والعجز عن الوصول إلى الأسواق، والبنية التحتية الضعيفة، والتدفق المحدود لرؤوس الأموال. وعلى الرغم من العديد من التدابير والمبادرات التي اتخذت والتي تستحق الثناء مثل توفير إلغاء الديون وزيادة المساعدة التنموية الرسمية، وتزايد درجة نشاط شركاء التنمية في القارة، فإن الحاجة تدعو إلى عمل المزيد لمواجهة الحاجات الخاصة لأفريقيا. هذا مجال تأمل نيجيريا أن يساعد فيه منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين في الإبقاء على أفريقيا فوق خط الرادار العالمي وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وكذلك أهداف مبادرة أفريقيا الأولى، وهي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد).

إن إصدار التقارير عن أنشطتنا، وتقييم النتائج، والمشاركة في الخبرات، بما فيها خبير الممارسات والتحديات،



وفي المحصلة النهائية، فإننا جميعا سنتحمل المسؤولية في المحكمة الإنسانية عما نقوم أو لا نقوم به من أعمال لتوفير معايير أفضل للحياة في جو من الحرية أفسح لشعوب العالم.

**السيد راتشكوف** (بيلاروس) (تكلم بالانكليزية):  
يود وفد بيلاروس أن يرحب بالنتيجة الموفقة لعملية التفاوض بشأن التوصل إلى حل لقضية في منتهى الأهمية وهي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إننا نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيسا المجلس، سعادة سفير بلجيكا يوهان س. فيرييك وسعادة سفير مالي شيخ سيدي ديارا، من أجل التوصل إلى هذه النتيجة المشهودة لمشاوراتنا.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن هذا القرار يتضمن عددا من الأحكام والأفكار الهامة التي من شأنها أن تعزز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز فعالية الجهود التي تبذلها لدعم التقدم الذي أحرزته البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم، تدعم النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم.

ونود أن نركز فحسب على عدد قليل من هذه الأفكار، مثل اعتماد إعلان وزارتي كتيبة للجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية؛ وإتاحة الفرصة لتقوم البلدان بصورة طوعية بتقديم مداخلات وطنية ضمن إطار الاستعراضات الموضوعية السنوية على مستوى الوزراء؛ ووضع برنامج متعدد السنوات لإجراء الاستعراضات الموضوعية على المستوى الوزاري وعقد اجتماعات مخصصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حالات الطوارئ الإنسانية. وكانت بيلاروس مؤيدة بصورة فعالة لتلك العناصر الهامة من عملية إصلاح المجلس خلال عملية

الأمم المتحدة بكاملها ولا تكون عائقا لها. وفي هذا الشأن، لا بد من توفير الموارد للتطبيق الكامل لجميع أنشطة الإصلاح المتفق عليها، بما في ذلك ما يتعلق منها بدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالمثل، ينبغي للأمانة العامة والكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة أن تعكس في تكوينها، وعلى جميع المستويات، الطابع الدولي للمنظمة.

ونيجيريا تؤيد تعزيز الجمعية العامة وتركيز جدول أعمالها على الأولويات العالمية وقضايا الساعة الموضوعية. كما أننا نشاطر الرأي القائل بضرورة تعزيز مكانة رئيس الجمعية العامة ودوره. ونحن ندرس بعناية تقسيم عبء العمل بين الجمعية العامة - خصوصا لجنتيها الثانية والثالثة - والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعندما نحدد موقفنا، سنأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من النتائج التي توصل إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن كيفية القيام بمهامه الموسعة.

إن موقف نيجيريا من إصلاح مجلس الأمن معروف تماما. ويكفي أن نقول إن إصلاح مجلس الأمن لكي يتخذ قراراته بصورة أكثر شرعية وشفافية قد طال انتظاره ويعتبر مطلبا ملحا. وإصلاحات الأمم المتحدة لن تكون كاملة بدون توسيع حجم العضوية الدائمة في مجلس الأمن وتكوينها.

وتمثل أفريقيا في هذه الفئة مسألة ضرورية لمشاركة الجميع ولتحقيق رغبات وتطلعات شعوب القارة الأفريقية. وفي الحقيقة، تحتل أفريقيا مكانة مركزية في أنشطة مجلس الأمن، ومن ثم فهي بحاجة إلى الإسهام بمنظورها في عمل المجلس. ولذا، تدعو نيجيريا إلى بذل جهود ملموسة لإصلاح مجلس الأمن، وخاصة لإعطاء أفريقيا تمثيلا في العضوية الدائمة لمجلس الأمن.

وفي الميادين الأخرى ذات الصلة. ولكن الحقيقة أن أكثر من ثلث سكان العالم ما زالوا يعيشون في فقر. وعلينا أن نحرز تقدما.

ونرحب، في هذا السياق، باتخاذ القرار الذي طال انتظاره بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سيمكن المجلس من أداء دوره وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١/٦١، ولا سيما الفقرة ١٥٥ منه. وسيمكن هذا القرار المجلس أيضا من بدء اعتماد تنظيم جدول أعماله وأساليب عمله. وسيتمكن المجلس، بتلك الطريقة، من تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والإسهام في ذلك.

وعلاوة على ذلك، أصبح المجلس الآن أيضا مؤهلا على نحو أفضل للتصدي للتحديات الإنمائية الحالية، ولا سيما المسائل المتعلقة بالفقر؛ وسوء التغذية والجوع؛ والأمراض الوبائية مثل انفلونزا الطيور، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدرن، والملاريا، وشلل الأطفال؛ والكوارث الطبيعية.

ونرى أن الإبقاء على النظام الجزأ الحالي للدورة الموضوعية، لن يعرقل أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه، سيؤدي عقد منتديات التعاون الإنمائي الرفيعة المستوى التي تعقد مرة كل سنتين، والاستعراضات الموضوعية الوزارية السنوية كجزء من الجزء الرفيع المستوى، إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل كفاءة المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية، ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

ونؤيد أيضا إعادة التأكيد على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه عموما لضمان التناسق وتجنب ازدواج الولايات والأنشطة فيما بين

التفاوض برمتها. ويسعدنا أن نرى هذه الأفكار وقد أدرجت في القرار.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن القرار يعتبر خطوة هامة نحو ضمان الدعم المالي والإداري المناسبين لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تيسيرا لتنفيذ المسؤولية الجديدة الموكلة إليه في تنظيم الاستعراضات الوزارية السنوية والمنتدى الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي وكذلك عقد اجتماعات مخصصة.

إننا نؤمن بتقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونؤمن بقدرته على التنظيم الفعال للدعم الدولي الذي تحتاجه البلدان التي تكافح ضد الفقر والجوع والظلم الاجتماعي والتدهور البيئي وتعرضها للكوارث الطبيعية والأمراض المعدية الخطيرة. وبصفتنا عضوا في المجلس للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، سوف تبذل بيلاروس قصارى جهدها للإسهام بشكل فعال في اضطلاع المجلس بمهامه بنجاح.

**السيد أتيانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):**

اسمحوا لي أولا أن أتقدم من خلالكم، سيدتي الرئيسة، بالشكر للأمين العام على تقريره (A/61/90) عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في ضوء قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ و ٢٧٠/٥٧ و ٢٧٠/٥٧. وفي هذا السياق، تؤيد إندونيسيا كامل التأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وخاصة ترحيبه باتخاذ القرار ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد ناقشنا مرارا وتكرارا مسألة التطبيق المنسق والمتكامل لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الجمعية العامة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي

الشرط الأساسي لكل شيء في هذا البند، لأنه اتفق أيضا أن مسألة التنفيذ ما برحت مدرجة في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة منذ بعض الوقت، وقد تأكد ذلك في القرار ٢٧٠/٥٧ بء. وتأكد ذلك أيضا في نتيجة مؤتمر القمة العالمي التي نعرفها جميعا، وتأكد مؤخرا في قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ بشأن التنمية، الذي يؤكد على ضرورة تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية - التي تدخل، من قبيل المصادفة أيضا، في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما عدا التنفيذ، ما هي المسائل الأساسية التي تواجهنا هنا؟ إنه، حسبما نرى، يتعين تفسير التنفيذ على نحو واسع ليشمل الموارد، لأن الموارد هي الأساس. ولقد تناولنا عددا من هذه المسائل عند اتخاذ القرار المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت سابق من صبيحة اليوم.

وعلاوة على ذلك، من الواضح أننا نحتاج إلى النظر إلى العالم في الخارج، وإلى التطورات الحاصلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في الخارج، لأنه يتعين توضيح ما هو غير جلي. ويتعين إكمال ما هو جزئي، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالتنفيذ في إطار تفحص دقيق لما يحدث في الخارج في العالم الحقيقي.

أخيرا وليس آخرا، يتعين علينا أن ننظر فيما لم ينته بعد من جدول إصلاح الأمم المتحدة. ويتسم الاقتصاد العالمي اليوم بالتعاون المتعدد الجنسيات الذي يتم الإنتاج في إطاره في بلدان عديدة من ناحية، وبعمليات النقل والتبادل المالي التي فاقت تماما تبادل السلع والخدمات الحقيقية من ناحية أخرى. وأصبحت مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، الإطار العالمي، والأساس المؤسسي لهذه المعاملات التي تكون في أحيان كثيرة مجرد بحث عن الأرباح عن طريق المضاربات وتستند تلك الأرباح إلى القواعد المتبعة

صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ونرحب أيضا بالاعتراف بالصلة الهامة بين أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعمال لجنة بناء السلام.

ويشجعنا، بوصفنا أحد البلدان المتضررة بالزلازل والسونامي في المحيط الهندي، أن نلاحظ أنه سيكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب هذا القرار، دور معزز في العناية بالطوارئ الإنسانية، بما فيها الكوارث الطبيعية، بناء على طلب الدول الأعضاء المتضررة. وسيساعد ذلك على توعية كل الجهات المعنية وتعزيز اشتراكها في دعم جهود الإغاثة الدولية.

ويتطلع وفدي إلى تنفيذ روح ونص هذا القرار. ولهذا فإن مما له أهمية بالغة ضمان حصول المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصفته هيئة منشأة بموجب الميثاق، على ما يكفي من خدمات المؤتمرات والدعم الجوهري لأداء وظائفه، بما فيها المسؤوليات المناطة به حديثا، على النحو الذي أقره مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥.

**السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية):** نشكر الأمين العام على تقاريره المقدمة عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

وعلى ما نعرف من منطق تنفيذ تلك القرارات كي ننظر في النتائج بطريقة منسقة وكي نتابع في الوقت نفسه نتائج كل مؤتمر على حدة. وهذا شيء ما برح على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ وقت طويل، والواقع أن قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء يؤكد بوضوح أيضا على ضرورة هذه المتابعة وهذا التنفيذ المنسقين والمتكاملين.

والعنصر الرئيسي هنا، كما نلمس من بند جدول أعمال المناقشة ذاته، هو مسألة التنفيذ. وهذا هو، في رأيي،

يُطلب منا أن نتريث بعض الوقت. ولهذا، فإذا أُريد للتنفيذ أن يكون ذا قيمة، وإذا أُريد للدعم الذي نطلبه لنتائج هذه المؤتمرات أن يكون ذا مغزى، فلا بد إذا من توجيه تلك النتائج إلى العالم الخارجي الحقيقي.

وينطبق هذا أيضا على مسألة العمالة. وكان العماد الثالث للثلاثي الأصلي لمؤسسات بریتون وودز هو منظمة التجارة الدولية. وذكر جدول أعمالها بوضوح أنه يتعين علينا ألا نسعى إلى الحصول على الأسعار المناسبة أو إلى تحرير التجارة كوسيلة لزيادة الرفاهة فحسب، وإنما أيضا إلى اتخاذ إجراء إيجابي بشأن العمالة ذاتها، لأنه لا يمكننا بدون هذا الإجراء أن نحصل بحق على نتيجة تحقق مصلحة الغالبية الكبرى من العالم.

وبالمثل، من الأهمية الفائقة في هذا السياق أن نتطلع إلى تنفيذ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، لأن هناك العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، لا توجد فيها الهياكل الأساسية المادية أو المؤسسات اللازمة لاجتذاب الاستثمار الخاص.

وهكذا، فإن الكلام عن المشاريع الخاصة، في هذا السياق، ليس له أهمية مثله في ذلك مثل الكلام عن المشاريع الخاصة في إطار النشالين على سبيل المثال. فالنشال أيضا من مناصري المشاريع الخاصة. ويعني إدخال الشركات الرئيسية إسباغ بعض فضائل القرصان على النشال. وهذا غير مجد بحق. ولهذا أعتقد أنه ينبغي النظر في مسألة التنفيذ، وإيضاح ما هو غير واضح، وتعزيز ما تم عمله، في إطار هذه التطورات الحاصلة في العالم الحقيقي.

وبالمثل، تتوفر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشأناه الموارد اللازمة، ونأمل ألا تقوم هذه الموارد باستمرار وإلى الأبد على أساس الوفورات التي يتم تحقيقها بحيث لا يكون هناك آثار تتطلب موارد إضافية. ولكنه إذا

في الكثير من تلك المؤسسات الدولية. ولهذا يتعين علينا أن ننظر في سياسات تلك المؤسسات. ونؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بولايته، من خلال القيام دوريا بتقييم السياسات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك سياسات تلك المؤسسات.

ونعلم جميعا، على سبيل المثال، أن صندوق النقد الدولي قد خرج كثيرا، كما فعلت منظمة التجارة العالمية، عن الولاية الكيترية الأصلية. ولدنيا اليوم حالة شارك فيها الصندوق في بلدان على وشك الدخول في صراع أهلي، ثم انغمست هذه البلدان على نحو أعمق في الصراع. وعرض الصندوق صفقات للمساعدة في حالات الأزمات ولكن تلك الصفقات لم تخرج المستفيدين من الأزمة، بل إنها زادت في الواقع من سوء الأزمات في بعض الأحيان. وعلينا، من ناحية أخرى، أن ننظر كما يرى عدد من علماء الاقتصاد في مدى عدالة تقديم صفقات لمساعدة المصارف الدولية وللأغنياء ولكن لمن يعيشون على أغذية معانة.

وبالمثل أرى أننا، في حالة منظمة التجارة العالمية، لدينا حالة في العالم يكون فيها توافق آراء كامل - كما رأينا بوضوح في الدوحة - على أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى الحدود باعتبارها غير مهمة للتبادل الحر للسلع والتبادل الحر للخدمات وحركتها. ولكن عندما يتعلق الأمر بتدفقات الأيدي العاملة أو التكنولوجيا، تساق لنا قصة مختلفة. وهذا هو أحد أسباب فشل جولة الدوحة.

وبالمثل، يُذكر لنا أن الإعانات شيء سيئ جدا في القطاع الصناعي، إلا أن الأمر يختلف تماما فيما يتعلق بالإعانات الزراعية. وحقوق الملكية وبراءات الاختراع لأصحاب حقوق الملكية الفكرية مقدسة، إلا أن الأمر يختلف تماما فيما يتصل بالدفاع عن مصالح التنوع الحيوي للبلدان النامية. وعندما يتعلق الأمر بحماية مواردهم البيوجينية،

أعمال الجمعية العامة. وسيكون هذا التنفيذ جزءاً من عملية التنشيط ذاتها.

غير أن هذا التنشيط، مرة أخرى، شيء لن يكتمل إلا إذا عولجت المسائل المضمونية. ولهذا، ثمة مبرر واضح للقيام مرة أخرى بإنشاء الفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة، حتى يتسنى معالجة مسائل مثل السلام والأمن، والتنمية، والإدارة، بما فيها إدارة الموارد البشرية، وتدوين القانون الدولي وتطويره، بطريقة تخدم مصلحة جميع البلدان في هذه المنظمة.

وأخيراً وليس آخراً، أعتقد أنني ذكرت مسألة جدول الأعمال الذي لم ينته بعد. ومن المهم هنا الاضطلاع بإصلاح مجلس الأمن ذاته أيضاً. ولا ننظر إلى هذا الإصلاح من منظور السلطة على الإطلاق. إن هذه ليست مسألة سلطة، ولكنها مسألة تعقل عام وإنصاف، وهي ليست بالضرورة مسألة سياسة وإنما مسألة أخلاق، لأنه بدون إصلاح مجلس الأمن سيكون لدينا إصلاح، مثله مثل هاملت بدون أمير الدانمرك. فهذا الإصلاح لن يتناول التداويات الأساسية للسلطة، وبدون ذلك لن تتسم النتيجة بالطابع الأمثل. ولدينا الآن حالة يوجد فيها حق نقض واحد في صندوق النقد الدولي وخمسة حقوق للنقض في مجلس الأمن، بدون مضاهاة ذلك بأي شكل من الأشكال بالسلطة المناطة ببلدان أخرى لتحقيق قدر من الطابع المثالي في عملية صنع القرارات. وبدون ذلك لن يكون بوسعنا كفالة أن يكون صنع القرارات الاقتصادية متسماً بالطابع المثالي، ناهيك عن عملية صنع القرارات السياسية أو الاجتماعية.

وكان من رأي الهند دوما أننا نحتاج إلى إقامة توازن منصف وعادل ونزيه بين مجلس الأمن والجمعية العامة. إننا بحاجة إلى مجلس أمن يرتكز، حفاظاً على مصالحه، على قاعدة واسعة من الدعم في الجمعية العامة. ويجب، لهذا

أريد، في نهاية المطاف، أن ينهض المجلس الاقتصادي والاجتماعي حقاً بعدد من هذه الأمور، وإذا أريد له أن يكون هيئة منشأة بموجب الميثاق بالمعنى الحقيقي للكلمة، فإنه يتعين بوضوح أن تراعي عمليات إعداد الميزانية في المستقبل هذه المسألة بدقة شديدة. ويسعدنا أيضاً دور المجلس بشأن حالات ما بعد الصراع، وهو أمر سيكون ذا فائدة جمّة للعديد من البلدان النامية.

وفيما يتعلق بإصلاح الإدارة، نرى أن بعض التقارير التي تم الإذن بها بتكلفة كبيرة أعادت مرة أخرى أفكاراً سيئة، مثل التحكم. والواقع أنك إذا نظرت إلى هذه المسألة، ستجد أنها تمثل أكبر اعتداء لأتباعها محولة، عن طريق التحكم، لإعادة إنشاء الجمعية العامة ولجنتها الخامسة على غرار مجلس الأمن، حيث تسيطر قلة على مقاليد الأمور.

وأرى أنه ينبغي لنا، في معرض تنفيذ النتائج، أن نراعي عدداً من تلك الجوانب.

وفيما يتعلق بالجمعية العامة ذاتها، وهي الهيئة الرئيسية المنشأة بموجب الميثاق والجهاز التداولي الرئيسي في الأمم المتحدة، ذكرنا في أحيان كثيرة أنه يجب أن تُنشط بالجمعية العامة السلطات المخولة لها بموجب الميثاق. ويتعين أن يكون هناك توازن منصف وعادل بين مختلف الأجهزة: مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة. ورب قائل الآن إن جزءاً من الوهن الذي يلحق بالجمعية العامة يرجع إلى الاعتداء على اختصاصاتها، ولكن على المرء إذا أن يتساءل عن سبب وقوع هذا الاعتداء. فالاعتداء يتم لأن الجمعية العامة ركزت حتى الآن بحق، وإلى حد كبير، على التدابير الإجرائية وليس على التدابير المضمونية. ولذلك، يلزم، كجزء من عملية التنفيذ، تطبيق القرار ٦٠/٢٨٦ المتخذ في الدورة الستين بشأن تنشيط

العسكرية، وإنما أمم متحدة تصبح بحق قوة عالمية للسلام والرخاء والتقدم.

**الرئيسة** (تكلت بالانكليزية): وفقا للقرار ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

**السيدة فيليب** (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلت بالانكليزية): سأختصر بياني بسبب ضيق الوقت. ولكن سيوزع نص هذا البيان كاملا في القاعة.

يسرني أن أتكلم في الجمعية العامة بشأن البند ١١٢ من جدول الأعمال المتعلق بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ولا غرابة في أنني سأشير إلى هذا الموضوع من منظور البعد البرلماني الموحد لأعمال الأمم المتحدة. وكما يشهد القرار ٦/٦١ المتخذ بتوافق الآراء في هذه القاعة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، فإن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يعملان معا بشأن كل بند تقريبا في جدول الأعمال المتعلق بالسلام والديمقراطية والتنمية. والاهتمام بالديمقراطية على وجه الخصوص أمر أساسي الأهمية لأي عمل مشترك لنا، كما لمسنا مؤخرا في الدوحة في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة.

والديمقراطية، جنبا إلى جنب مع التنمية، هي أفضل وسيلة للوقاية من الصراع، وخير ضمان للسلام الدائم. ومذكرة التفاهم الأخيرة بين صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية و الاتحاد البرلماني الدولي، والتشاور الوثيق الجاري الآن بين الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام، يبشران بتعاون متزايد في هذا المجال في السنوات المقبلة.

ويطالب القرار أيضا بزيادة تطوير جلسة الاستماع البرلمانية السنوية والاجتماعات البرلمانية المتخصصة الأخرى في الأمم المتحدة، كأنشطة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وسيتطلب الاعتراف الرسمي بالطابع

الغرض، أن تكون الجمعية العامة قوية. وقمت مؤخرا، في محفل آخر، بإعادة صياغة كلمات روبسبيرر المناسبة في هذا المقام - وهي أن السلطة بدون فضيلة تكون مهلكة، ولكن الفضيلة بدون سلطة تكون عاجزة. ونحن في حاجة، بناء على ذلك، إلى هذا التوازن من أجل التوصل إلى قرارات مثلى بحق، وكى يتسنى لنا التنفيذ المتكامل والمنسق الحقيقي لنتائج المؤتمرات. وبخلاف ذلك، ستكون المتابعة الوحيدة للمؤتمرات هي عقد المزيد من المؤتمرات. وإذا أردنا أن نتجنب هذا، سيكون ذلك التوازن ضروريا، ولهذا فإن من الأهمية بمكان توفر قدر من الإرادة العملية. والمسألة في النهاية مسألة إرادة سياسية. فالإرادة السياسية لازمة لتحويل أي مقترحات أو أفكار إلى طاقة عملية للإصلاح. وهذا هو القانون الوحيد للدينامية الحرارية التي تحتاج إليها الأمم المتحدة.

قال رالف بنش، وهو أحد مواطني البلد المضيف لنا وأول مسؤول في الأمم المتحدة يحصل على جائزة نوبل للسلام، إن كنت قد أحسنت التذكر، إن الأمم المتحدة ليست لها مصلحة خاصة في الإبقاء على الوضع الراهن. وهكذا لا يمكننا أن نسمح للمصالح الخاصة بأن تكفل أن نظل ملتزمين بالوضع الراهن. علينا أن نتغلب على ذلك وأن نذهب إلى ما هو أبعد من الوضع الراهن لإيجاد مؤسسة حقيقية تجعل من الأمم المتحدة مرة أخرى جزءا من الغالبية العظمى من البلدان، بل وكل البلدان في العالم، نقطة اجتذاب.

وفي الختام، أود أن أردد بعض الكلمات المؤثرة التي استخدمت في مؤتمر عُقد مؤخرا في نيودلهي، فنحن لا ننظر إلى أعمالنا على أنها شيء يتم في إطار السلطة، وإنما على أنها شيء يتم في إطار العدالة والإنصاف الدوليين. ولهذا يتعين علينا، في معرض تطبيق هذه الكلمات، أن نعمل من أجل إيجاد أمم متحدة لا يسيطر عليها تقسيم السلطة والقوة

- فإن الأمم المتحدة تستفيد كثيرا بالتأكد من أن البرلمانات وأعضاؤها لديهم فهم كامل وغير مشوه للعمليات والأنشطة الرئيسية التي تجري في الأمم المتحدة. وقد طرحنا مجموعة من الاقتراحات ذات الصلة بما نرى أنه أفضل سبيل لتحقيق ذلك.

وكانت جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠٠٦ التي عُقدت في بداية الأسبوع الماضي في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في رأينا، مؤشرا إيجابيا للغاية على أن ذلك ممكنا بحق. واستفادت الجلسة من الاهتمام الجرم الذي أبدته البرلمانات الوطنية التي كانت ممثلة تمثيلا جيدا. كما اجتذبت إليها العديد من ممثلي البعثات الدائمة، بما في ذلك الممثلون الدائمون، علاوة على موظفي الأمم المتحدة وممثلي الهيئات الأكاديمية. وجرت مناقشة مضمونية وتفاعلية بشأن المسائل ذات الأهمية القصوى المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة - منع الصراع، وبناء السلام، والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد - تمخضت عن عدد من المقترحات المطروحة على البرلمانات لاتخاذ إجراءات على المستوى الوطني لدعم مبادرات الأمم المتحدة. وستعم نتائج هذه الجلسة في الأمم المتحدة خلال الأسابيع القادمة كوثيقة رسمية للجمعية العامة.

وأود أن أقدم لكم مثلا واحدا على ما تمخضت عنه تلك الجلسة. لقد رحب المشرّعون المشاركون كثيرا بإتاحة الفرصة لهم لمعرفة بعض المعلومات عن لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وولايتها وتوقعاتها العملية. وأكدوا الحاجة إلى أن تركز اللجنة بصفة خاصة على المؤسسة البرلمانية. وقالوا أن المجتمع الدولي في أحيان كثيرة في الماضي استثمر قدرا ضخما من الموارد والأموال في التحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ولكن بعد ذلك مباشرة يتم التخلص تقريبا من ذات المؤسسة التي ولدت نتيجة لهذه الانتخابات.

المشترك لتلك الأنشطة أن تمتلكها الأمم المتحدة جزئيا وأن تدرجها بالكامل في نهاية المطاف في جدول أعمال الأمم المتحدة واجتماعاتها عموما.

وعلاوة على ذلك، تذكر الفقرة ٨ من القرار ٦١/٦ أن الاتحاد البرلماني مدعو الآن إلى أن يشارك على نحو أكبر في إعداد الاستراتيجيات على صعيد المنظومة لكي تنظر فيها الأمم المتحدة "بغية كفالة توفير دعم أكبر وأكثر اتساقا من جانب البرلمانات لأعمال الأمم المتحدة". وسيساعدنا ذلك النص على تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية لكل منا حتى يدعم كل منا الآخر على نحو أفضل في الميدان. وسيساعدنا هذا أيضا على التخطيط للأنشطة المستقبلية على ضوء التوصيات التي يمكن أن تبتثق عن جلسات الاستماع السنوية والاجتماعات المتخصصة الأخرى.

وكيف يرتبط هذا بتعزيز منظومة الأمم المتحدة؟ أود أولا وقبل كل شيء، أن أذكر الجمعية العامة بما نقصده بالبعد البرلماني للأمم المتحدة. فذلك البعد يجب أن تنهض بإعداده البرلمانات والأعضاء فيها. ويجب أن يترسخ هذا البعد بقوة في الأنشطة التي تضطلع بها البرلمانات على الصعيد الوطني - في الداخل. كما أنه يشمل الإجراءات التي تقوم بها البرلمانات للإسهام في المفاوضات الدولية والحوارات في الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة ورصدها، ولالإشراف على إنفاذ ما تعتمده الحكومات، ولضمان الامتثال الوطني للقواعد الدولية ولحكم القانون. وينطوي هذا أيضا على تمحيص لأنشطة الأمم المتحدة وتقديم مدخلات في مداولاتها.

و الاتحاد البرلماني الدولي مقتنع بأن أعضاء البرلمانات يمكنهم أن يؤدوا دورا بالغ الأهمية في بناء الدعم السياسي الوطني للعمل الدولي. ومن رأي الاتحاد البرلماني الدولي - الذي يشاركنا إياه كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

السنة الدولية للمصالحة ٢٠٠٩

مشروع القرار (A/61/L.22)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

نيكاراغوا لعرض مشروع القرار A/61/L.22.

السيد سيفيا سوموزا (نيكاراغوا) (تكلم

بالإسبانية): يتسم عالم اليوم بأنه عالم تتداخل فيه عوامل وقوى شتى. وهو عالم تبرز فيه مشاكل وتناقضات جديدة، وتعود إلى الظهور مشاكل وتحديات قديمة، عالم تنشأ فيه صراعات من كل الأنواع نتيجة لمجموعة مختلفة من الأسباب، عالم تبدو فيه الأزمة البيئية واقعة حتما، عالم تعصف ويلات الجوع والجائحات بكل البشر. ويمثل إعلان سنة ٢٠٠٩ السنة الدولية للمصالحة سبيلا للسعي إلى مصالحة عالمية، على أساس من التضامن والأخوة والقيم والمبادئ الراسخة للحرية والعدالة والسلم وعدم التمييز والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان - وهي الركائز الأساسية التي تستند إليها الأمم المتحدة.

إذا نادينا بأن المصالحة سبيل إلى تحقيق سلام عالمي، ينبغي أن نقول إن المصالحة تعني استعادة وحدة الإنسانية المفقودة - خصوصاً اليوم، عندما نجد أن المجتمعات الإنسانية منقسمة على بعضها أو ممزقة ومصابة بالفقر الشديد أو هي تواجه الصراعات الإقليمية أو العرقية.

إننا نتفهم ذلك، لذا نحن نقترح المصالحة، بمعنى البحث عن نماذج جديدة للتعايش والتفاهم الإنساني وإرساؤها. ومن المستحيل أن نتوحد بدون الآخرين، ومن المحتمل دائماً أن نعيش بسلام مع الآخرين.

ونحن نرى أن هذا الاقتراح، بإعلان سنة ٢٠٠٩ السنة الدولية للمصالحة، مبادرة ملائمة لمجال العلاقات

والبرلمان، كما تتفق جميعاً فيما أظن، هو المنتدى الذي يرمي إلى الجمع بين شتى المجموعات داخل المجتمع، ومن ثم فإن العمل داخل البرلمان يوفر بديلاً حقيقياً للحرب. غير أن البرلمان الناشئ الجديد لا يمكنه أن يدير نفسه بنفسه، وهو بحاجة إلى الرعاية وإلى أن يحصل - على الأقل في السنوات الأولى - على أكبر قدر ممكن من المساعدة من المجتمع الدولي في المقام الأول.

وفي إطار مناقشة لجنة بناء السلام، أكد المشتركون مراراً على الحاجة إلى التمويل الكافي لصندوق بناء السلام، وتعهدوا بحمل تلك الرسالة إلى عواصمهم بغية تأمين دعم سياسي أكبر للصندوق. ورأوا، على نحو عام، أن بوسع البرلمانات أن تضطلع بدور هام في سد الفجوة بين بناء السلام والمساعدة الإنمائية. ووجهوا الانتباه إلى خطر الانزلاق إلى الصراع مرة أخرى، وهذا أمر ينبغي عدم تجاهله. وأكدوا على الأهمية الحاسمة لإشراك المرأة في كل جوانب عملية بناء السلام، وتعهدوا بالاضطلاع بدور استباقي أكبر في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعربوا بصفة خاصة عن تأييدهم القوي لوضع البرلمانات المنتخبة ديمقراطياً على قمة أولويات لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

تلك هي بعض السبل التي يعتزم بها الاتحاد البرلماني الدولي مواصلة العمل في السنوات القادمة، وبهذا يمكنه تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى آخر

متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود ٤٧، ١١٢، ١١٣، ١٤٩ من جدول الأعمال.



عالم يمكن أن تقود الخصومات والخلافات والتمزق فيه إلى فنائنا.

من أجل القيمة العليا للسلام - الهدية التي لا يمكن الحصول عليها من خلال الانتصارات العسكرية لكن من خلال حياة الأخوة والعدالة - هذه المبادرة إلى إعلان عام ٢٠٠٩ السنة الدولية للمصالحة هي مبادرة حيوية. ونقترح أن يتم الاحتفال بها بنشاط وحيوية من قبل جميع أمم العالم. لقد أيدها الفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات الذي أسسته الأمم المتحدة؛ والمنتدى العالمي لشبكات المجتمع المدني، ومجلس الكنائس العالمي، وجامعة الفنون والصنائع في نيكاراغوا التابعة لمعهد مارتن لوثر كينغ للبحوث الاجتماعية والعمل والتي هي شبكة من منظمات المجتمع المدني تعمل من أجل ثقافة السلام في العالم؛ وكيانات أخرى عديدة تابعة للمجتمع المدني العالمي.

وبالنيابة عن حكومات الأرجنتين، والبرازيل، وبنما، ورواندا، والسلفادور، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وموريشيوس، وهندوراس، وبلدي نيكاراغوا. أطلب إلى الأعضاء تأييد هذه المبادرة، مشروع القرار A/61/L.22 المعنون "السنة الدولية للمصالحة، ٢٠٠٩" والذي يتكون من ديباجة تتضمن سبع فقرات ومنطوق يتضمن ثلاث فقرات.

الفقرة الأولى من الديباجة تذكر بميثاق الأمم المتحدة وما يتضمنه من مقاصد ومبادئ، ونعتبر أن لها أهمية كبيرة في عمليات المصالحة، بما في ذلك المصالحة بالطرق السلمية ووفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحل أو تسوية النزاعات الدولية.

الفقرة الثانية من الديباجة، تسلّم بأن عمليات المصالحة ضرورية وملحة بوجه خاص في بلدان ومناطق العالم التي عانت أو لا تزال تعاني من حالات صراع أضرت

الدولية والعلاقات بين الدول، والأمم، والشعوب، والثقافات والأفراد. وهذه الممارسة تتطلب التسامح، والحقيقة، والعدالة، والرحمة، كما يراها الخبراء الأكثر معرفة في تسوية الصراعات سلمياً. ومع ذلك، طالما نواصل الاعتقاد أن الحرب هي الوسيلة لتحقيق السلام، فإن الإنسانية - والتي لم تعد كيانا مجرداً - ستعاني من أمراضها الحالية وأمراض أخرى أسوأ منها. وهكذا سنغرق في الظلام والهمجية.

وتنتج المصالحة من وضع الأخلاق والمثل العليا موضع التطبيق مقابل المصالح الضيقة. وهي تتضمن جعل المصلحة العامة وكرامة الإنسان حجر زاوية في التنمية. والمصالحة تعني تحليل أسباب العنف والظلم وأصول المشاكل والتهديدات التي تواجه الإنسانية والتغلب عليها. كما أنها تنتج أيضاً من انتقاد ثقافتنا الخاصة وطريقة تفكيرنا، التي تميل إلى أن تكون عدوانية أو أنانية. هنا تمثل المصالحة تحدياً.

لذلك نعتقد أن جميع وجهات النظر العالمية، والأديان العالمية، والنظم السياسية، والشعوب، والأفراد يمكن أن تساهم في المصالحة العالمية من خلال النشاطات، والخطط والبرامج التي ستوفر في النهاية الشروط لوحدة أعظم بين البشر. ولا يسعنا أن نواجه المشاكل المشتركة بين الناس، بالرغم من أن سببها ليس كل إنسان، مثل الأزمات البيئية الخطيرة التي تؤثر على ملايين البشر، إلا إذا كنا متحدين.

وهكذا، من خلال مصالحة منهجية وعملية، تدعمها ويدعمها المواطنون، يمكن أن نقوم بأعمال هامة يحتاج إليها أي مجتمع وفقاً لتاريخه وثقافته. والمصالحة بين الدول التي هي في حالة صراع، وبين الحكومات والمواطنين، وبين الجنسين، وبين الأجيال، وبين الرجل والمرأة، وبين البشر والطبيعة، وبين الأديان، وبين المجموعات العرقية والثقافات، وبين الشمال والجنوب، وبين الدول المتقدمة النمو والدول الفقيرة التي لم تصلها التكنولوجيا - ذلك هو جوهر المصالحة في

المعنية إلى دعم عمليات المصالحة بين المجتمعات المتضررة و/أو الممزقة الوشائج، وتخطيط وتنفيذ برامج ثقافية وتعليمية واجتماعية مناسبة لتعزيز مفهوم المصالحة، بما في ذلك عقد مؤتمرات وحلقات دراسية ونشر معلومات عن هذه المسألة.

ونأمل ألا يكون لمشروع القرار هذا أي آثار مالية للأمم المتحدة وأن يعتمد بتوافق الآراء. لقد أعرب العديد من الشخصيات، وباحثي السلام، والجامعات والمجتمعات المدنية الوطنية لنا عن دعمهم، وقبولهم وموافقتهم تجاه اقتراح جعل عام ٢٠٠٩ سنة المصالحة.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/61/L.22. أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، انضمت شيلي إلى قائمة مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/61/L.22؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.22 (القرار ١٧/٦١).

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أشكر المترجمين الشفويين على صبرهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لمثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تريد أن تدلي ببيان تعليلا لموقف وفدها من القرار الذي أُخذتوا.

**السيدة اسكوبار غوميز** (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد فنزويلا الإدلاء ببيان عن موقفه على أثر اعتماد مشروع القرار.

إننا نرحب بمبادرة نيكارغوا الجديدة بالثناء في تقديمها مشروع القرار، الذي يستهدف تعزيز السلام بإعلان عام ٢٠٠٩ سنة دولية للمصالحة.

ونود أن نعلق ببيان إيضاحي للفقرة السادسة من ديباجة القرار، التي تتصل بدور وسائل الإعلام.

المجتمعات ومزقت مختلف جوانبها الداخلية والوطنية والدولية.

الفقرة الثالثة من الديباجة تسلم بأن العديد من الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مناطق مختلفة تفضي إلى البدء بعمليات المصالحة وتطويرها.

وفي الفقرة الرابعة من الديباجة تعرب الجمعية عن إدراكها بأن الحوار بين الخصوم انطلاقا من روح الاحترام والتسامح عامل جوهري في تحقيق السلام والمصالحة.

وتذكر الفقرة الخامسة من الديباجة أن الجمعية تدرك أيضا أن الحقيقة والعدل عنصران لا غنى عنهما في تحقيق المصالحة والسلام الدائم.

والفقرة السادسة من الديباجة تذكر بدور وسائط الإعلام في الإبلاغ عن عمليات المصالحة.

والفقرة السابعة والأخيرة من الديباجة تعبر عن اقتناع الجمعية بأن إعلان سنة دولية للمصالحة في نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة سيشجع للمجتمع الدولي الفرصة للمضي قدما، بالمشاركة الفاعلة لجميع أصحاب المصلحة، في الجهود الرامية إلى تطوير عمليات المصالحة اللازمة لتحقيق سلام وطيء ودائم تشكل شرطا لتحقيقه.

وفي الفقرة ١ من المنطوق، تعرب الجمعية عن عزمها الراسخ على المضي قدما في عمليات المصالحة في المجتمعات التي تضررت من جراء صراعات و/أو مزقت الصراعات وشائجها.

وفي الفقرة الثانية من المنطوق، تقرر الجمعية إعلان عام ٢٠٠٩ السنة الدولية للمصالحة.

أخيرا في الفقرة الثالثة من المنطوق، تدعو الجمعية الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية

يوم الأربعاء ٦ كانون الأول/ديسمبر، سنتظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة الأولى.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

في جمهورية فتزويلا البوليفارية، ما فتئت بعض وسائل الإعلام، وهي تستغل حريتها الكاملة في التعبير، تتلاعب بالرأي العام وتسمّم عقول قطاعات معينة من سكان فتزويلا - ويجري ذلك كله بملازمة قطاعات معينة في الولايات المتحدة الأمريكية، تطرفت إلى أقصى حد حتى أهما دعت إلى اغتيال رئيسنا، السيد هوغو شافيز فرياس.

وحالة فتزويلا هذه ليست حالة فريدة. إن استخدام وسائل الاتصال استخداما في غير محله وغير ديمقراطي يمثل أكبر خطر يهدد حرية التعبير والوفاق والمصالحة.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٠ من جدول الأعمال؟

#### برنامج العمل

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعلم الأعضاء ببعض التنقيحات على برنامج عمل الجمعية العامة. فلقد تم إرجاء النظر في البند ١٥ من جدول الأعمال "منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي" إلى موعد لاحق، وبناء على طلب المقدمين. وتم كذلك إرجاء النظر في البند ٢٧ من جدول الأعمال "الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي" الذي كان من المقرر النظر فيه يوم الاثنين في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، إلى صبيحة يوم الخميس في ٧ كانون الأول/ديسمبر، وذلك باعتباره البند الثاني.

وتم أيضا إرجاء النظر في البند ١١٠ من جدول الأعمال المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة" الذي كان مقررا في بادئ الأمر يوم الاثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر إلى صبيحة يوم الثلاثاء ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي بعد ظهر